

ESTMATING THE AGRICULTURAL SAVING GAP USING THE TOW- GAP MODEL

DOAA MAMDOUH MOHAMED MOHAMED SOLIMAN

Agric. Econ. Res. Instit- ARC, Dokki Egypt

(Manuscript received 28 March 2017)

Abstract

In spite of the material and human characteristics of the Egyptian agricultural sector, which makes it the main cornerstone for achieving sustainable development and pushing the national economy towards stability and progress, it suffers greatly from structural imbalance and distortion, which is clearly demonstrated by a number of indicators, including low capital accumulation, The economic growth of the sector, the high rate of unemployment, the growing deficit in the agricultural trade balance from year to year, in addition to the decline in the rates of savings within the sector, ie, the failure of agricultural savings to finance agricultural investment requirements. The study aimed at examining the structure of the Egyptian agricultural sector, estimating both the local resource gap and the agricultural external trade gap using a gaping model. The research can be summarized as follows: The increase in the relative importance of agricultural saving to domestic saving has been shown to increase the number of domestic savings from about 11.4% in 1990/1991 to about 26% in 98/1999 in order to implement the structural reform and economic liberalization programs in the mid nineties. Agricultural savings function estimates indicate a positive correlation between the value of agricultural savings and agricultural income, total agricultural investment in the previous year, interest rate and short-term agricultural loans in the previous year. It was found that the foreign trade gap is larger than the domestic resource gap, but rather the gap in the Egyptian agricultural saving. Which means dependence on foreign capital to cover this biggest gap. Therefore, it is recommended to develop a package of reform policies for the Egyptian agricultural sector consistent with the development goals of the state and with its macroeconomic policies to allow the following:

- Increase real agricultural output, thereby increasing the real savings within the agricultural sector resulting from effective demand within the agricultural economizer, not saving for the purpose of fear of economic conditions.
- The need to rationalize the import of agricultural and consumer goods and food.
- Activation of the mechanisms of the price market to reduce the sharp rise in prices, which in turn affected the agricultural sector in the form of a rise in the prices of inputs and then the final product, ie, the reduction of the reflection of the effects of general inflation in the national economy, which led to a real inflation in the agricultural sector.

تقدير الفجوة الادخارية الزراعية باستخدام نموذج ذو الفجوتين

دعاء ممدوح محمد محمد سليمان

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية - الجيزة

مقدمة

تعانى مصر كغيرها من المقتصدات النامية العديد من الإختلالات التي ظهرت ملامحها على نحو واضح خلال الثمانينات ، ومن ثم انتهجت الدولة العديد من السياسات والبرامج الإصلاحية للحد من تلك الإختلالات التي تعمقت على نحو اكبر خلال النصف الأول من عقد التسعينات مما أدى لحدوث اختلالات سعرية ومالية ونقدية ، ومع الأزمة السياسية والاقتصادية التي عانت منها مصر خلال السنوات الأخيرة ، واجهت مصر اختلالات هيكلية اشد وطأة اثرت على مختلف القطاعات الإنتاجية فى المقتصد القومى ، و التى تتسم بالقصور فى تحقيق معدلات نمو مناسبة بسبب نقص رؤوس الأموال ، وانخفاض الدخل الحقيقي ، وضعف الإنتاجية ، بالإضافة لانخفاض معدل التراكم الراس مالى سواء فى صورة استثمار محلى او تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية مما جعلها تعانى من عجز فى مواردها المالية اللازمة لتمويل برامجها الإنتاجية والاستثمارية ، وتحقيق التنمية المأمولة . نظرا لهروب رؤوس الأموال المحلية للخارج وإحجام الاستثمارات الأجنبية خاصة مع عدم الاستقرار الامنى وتراجع مستوى البنية التحتية ووضع العراقيل القانونية والاقتصادية امام الاستثمار الخاص ، وعدم تهيئة المناخ الاستثمارى على الرغم من تأكيد الدولة على ضرورة جذب المزيد من الاستثمارات لتنشيط كافة قطاعات المقتصد القومى ، مما يقتضى فى كثير من الأحيان اللجوء الى التمويل الاجنبى سواء فى صورة استثمارات أجنبية او قروض خارجية لتمويل خطط التنمية مما يترتب عليه زيادة أعباء الديون الخارجية ، ومن ثم نجد ان الاختلال يصيب دعائم ومكونات الهيكل الاقتصادى . وبوجه خاص القطاع الزراعي الذي تحاول الدولة علاج الاختلالات الهيكلية الراسخة به من خلال انتهاز بعض السياسات التنموية قصيرة الأجل وإطلاق مشروع المليون ونصف مليون فدان بهدف جذب وتنشيط الاستثمار فى هذا القطاع الهام .

وقد أوضحت الدراسات السابقة ما يلي :

أوضح عثمان ⁽¹⁾ أن حجم الاستثمار يتحدد بأثر عاملين أساسيين هما الادخار القومي والادخار الأجنبي (تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من خلال العجز الجارى في ميزان المدفوعات) ولا تريد العلاقة عن كونها متساوية صحيحة دائما من الناحيتين الاقتصادية والمحاسبية القومية. فضلا عن أن هذه المتساوية (الاستثمار = الادخار القومي + الادخار الأجنبي) لا تنطوي على أية علاقة دالية محددة بين مصادر الادخار وبين الاستثمار، فانها قد توحى بإمكانية الاحلال بين المصدرين المختلفين للادخار

(1) عثمان محمد عثمان (دكتور) ، التغير فى هيكل تمويل التراكم الرأسمالى فى الاقتصاد اليمن ، مجلة دراسات الخليج

القومي والأجنبي. وإذا كان صحيحاً أن الادخار القومي والموارد الخارجية من النقد الأجنبي هما العاملان الأساسيان في تحديد حجم الاستثمار مما يطرح تساؤل حول دور كل من المصدرين في "تقييد" معدل الاستثمار المعروف وهل صحيح أن عملية الاستثمار تحتاج إلى الادخار القومي لتحرير القدر من الموارد المحلية اللازم لاحتداث التراكم الرأسمالي، كما تحتاج في نفس الوقت إلى النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المكون الأجنبي في الاستثمارات، ولكن هل يمكن الاستغناء عن نقص الموارد المحلية بتوفير قدر أكبر من النقد الأجنبي، أو العكس؟ الواقع أن التمييز بين هذين الاحتمالين، وأثارهما المحتملة على معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي كان من وراء صياغة النموذج المعروف "بنموذج الفجوتين"، فحينما يكون معدل الادخار أقل مما يلزم لتحقيق معدل نمو اقتصادي معين، بينما يتوفر النقد الأجنبي المطلوب، يمكن القول بأن هناك "فجوة في الادخار" وعلى العكس من ذلك حينما تنخفض موارد النقد الأجنبي عن القدر اللازم لتخفيض معدل الاستثمار المطلوب بينما تتوافر الادخارات المحلية المطلوبة يكون هناك "فجوة في النقد الأجنبي".

كما أجرى سمور و عزة عمارة⁽¹⁾ دراسة ميدانية بمحافظة الغربية استهدفت تحليل السلوك الادخاري العائلي للمقيمين بالريف والحضر والتعرف على اهم العوامل المحددة للادخار المحلي الاجمالي وقد خلصت الدراسة الى ان متوسط الدخل العائلي السنوية للمهن غير الزراعية يفوق نظيره للمهن الزراعية بنحو 23.7% ، ، كما تبين ان اوجه التصرف في المدخرات العائلية كانت على النحو التالي 31% من متوسط المبحوثين بالريف والحضر يحتفظون بمدخراتهم بالمنزل تأميناً للظروف المعيشية وان حوالي 10% يدخرون اموالهم في صورة ذهب وحلى و 10% يدخرون في عمل جمعيات دواية ، الامر الذي يتطلب ان يقوم الجهاز المصرفي و بالأخص البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بوضع سياسات مصرفية تتناسب مع رغبات المقيمين بالريف والحضر وتجذب هؤلاء العملاء المتوفرة لديهم السيولة المالية ويمثلون نحو 50% من اجمالى المبحوثين بالعينة .

وقد قام يحي⁽²⁾ بتقدير دالة الادخار الزراعى حيث تبين ان أهم العوامل المؤثرة على قيمة الادخار الزراعى تتمثل فى الدخل الزراعى ، الاستثمارات الزراعية ، سعر الفائدة الحقيقى ، القروض قصيرة الأجل فى العام السابق ، القروض طويلة الأجل فى العام السابق ، الصادرات الزراعية. كما تبين ان حجم الفجوة الادخارية الزراعية بمصر خلال الفترة (1990-2011) قد تراوحت بين حد ادنى بلغ حوالى 8.8% عام 1990 وحد اقصى بلغ حوالى 19.9% عام 1999 وبمتوسط سنوى بلغ حوالى 12.8% ، وعلى الرغم من اتساع حجم الفجوة وتذبذب قيمتها صعودا وهبوطا الا ان معدل تغطية المدخرات للاستثمارات لم يعانى من اى عجز خلال فترة الدراسة رغم وجود عجز فى المدخرات القومية عن المتطلبات الاستثمارية .

المشكلة

(1) حسن محمود سمور ، عزة ابراهيم عمارة (دكتوران) ، العوامل المؤثرة على الادخار المحلى الاجمالي و الادخار العائلي بالريف والحضر (دراسة ميدانية بمحافظة الغربية) ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، مجلد 26 العدد 5 ، 2001 .
(3) يحي عبد الرحمن يحي ، اقتصاديات الاستثمار الزراعى فى مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس، 2013 .

على الرغم مما يحظى به القطاع الزراعى المصرى من مميزات مادية وبشرية تجعله حجر الزاوية الرئيسى فى تحقيق التنمية المستدامة والدفع بعجلة المقتصد القومى نحو الاستقرار والتقدم الا انه يعانى وبشدة من اختلال وتشوه هيكله يظهر بوضوح من خلال بعض المؤشرات من بينها انخفاض مستوى التراكم الرأسمالى مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى حيث مثل حجم الاستثمار الزراعى نحو 4% من اجمالى الاستثمارات الكلية عام 2015/2014 و المقدرة بنحو 33.4 مليار جنيه ، و تدنى معدل النمو الإقتصادي للقطاع الزراعى وارتفاع معدل البطالة ، وتزايد العجز فى الميزان التجارى الزراعى من عام لآخر حيث قدر بنحو 37.9 مليار جنيه عام 2015/2014¹ ، بالإضافة الى تراجع معدلات الادخار داخل القطاع اى قصور الادخار الزراعى عن تمويل متطلبات الاستثمار الزراعى .

وتواجه مصر كباقي الدول النامية مشكلة انخفاض معدل الادخار الزراعى خاصة مع تحول بنك التنمية والائتمان الزراعى الى البنك الزراعى المصرى وهو بنك تجارى مما يعيق دوره فى تحقيق التنمية الزراعية . ويمثل عقبة رئيسية امام زيادة الاستثمار الزراعى ، ويدفع الى اللجوء الى التمويل الخارجى سواء فى صورة استثمار اجنبى مباشر او منح وقروض ومعونات ، وما يترتب على ذلك من زيادة التبعية الاقتصادية وزيادة اعباء الدين الخارجى .

ومن ثم لقي موضوع الادخار المحلى اهتمام كبير خلال العقود الاخيرة، نظرا لما يمثله هذا المتغير الاقتصادي من اهمية بالغة على المستوى المحلى ، من حيث ارتباطه بالاستثمار الخاص و الحكومى من جهة والاستهلاك من جهة اخرى ، لذلك يجب دراسة الأسباب التى تقف وراء رفع معدلات الادخار والعوامل المؤثرة فيه، واهم السياسات الاقتصادية التى تؤدى لتحسين مستوى الادخار خاصة وان التمويل فى الدول النامية يعتمد بشكل اساسى على الادخار المحلى وخاصة العائلى منه .

هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل هيكل القطاع الزراعى المصرى، ومن ثم تقدير الفجوة الادخارية الزراعية ، وذلك من خلال دراسة كل من :

- تطور الادخار المحلى ، والادخار الزراعى خلال الفترة (1990/1991-2014/2015)
- دراسة اهم العوامل المؤثرة على قيمة الادخار الزراعى المصرى
- تقدير فجوة الموارد المحلية (الادخار والاستثمار) ، وفجوة التجارة الخارجية الزراعية (الميزان التجارى الزراعى) باستخدام نموذج ذو الفجوتين .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد البحث على الأسلوب التحليلي من الناحيتين الوصفية والكمية حيث تم الاستعانة ببعض الاساليب الإحصائية مثل المتوسطات، و الاتجاه الزمني العام ، كما تم استخدام نموذج ذو الفجوتين حيث نمو القدرة الإنتاجية لا يتحقق الا من خلال المدخرات المحلية والأجنبية كما اوضح كل من (Chenery and Strout)⁽²⁾.

(1) جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت .

(2) Chenery, H.B. and Strout , Foreign Assistance and Economic Development , American Economic Review, Vol 56, 1966.

بالإضافة الى تطبيق اسلوب تحليل السلاسل الزمنية فى التنبؤ بحجم الفجوتين خلال الفترة (2018-2023). وقد اعتمد البحث على استخدام البيانات الحكومية المنشورة منها وغير المنشورة حيث اعتمدت البيانات الثانوية الأساسية من موقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

المناقشة و النتائج

لما كان المستهلكون يوزعون دخلهم المتاح بين إنفاقهم الاستهلاكي و مدخراتهم، فإن الادخار يكون عبارة عن "ما يتبقى من الدخل المتاح بعد خصم الاستهلاك متضمناً الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين".

ومن ثم فالادخار هو :- ذلك الجزء من الناتج القومي الصافي أو (الدخل القومي) الذي لم ينفق على الاستهلاك وإنما تم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل أو تحافظ على مستواه فعلا .

أنواع الادخار :-

ينقسم الادخار حسب طبيعة المدخرات الى نوعين :

- **إدخار اختياري:** هو الادخار الذي يصدر عن الأفراد طوعية وبمحض إرادتهم ، وتتولى الدولة القيام بالإجراءات الكفيلة بتحفيظهم إلى القيام بالادخار وتوجيه المدخرات إلى القطاع الإنتاجي مثل مدخرات كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص .
- **ادخار إجباري:** هو ذلك الادخار الذي تتقدم فيه حرية أطراف النشاط الاقتصادي ويتمثل في احتجاز جزء من الدخل عن الإنفاق ويفرض على الأفراد أو المشاريع بمقتضى قوانين ولوائح لا يستطيعون مخالفتها وله أربعة أنواع وهي: فائض الميزانية العامة ، فائض قطاع الأعمال ، التأمينات الاجتماعية ، والتضخم النقدي .

محددات الادخار :-

- **المحددات الداخلية** وتشمل كل من : الدخل ، وسعر الفائدة ، وحجم الثروة
- **المحددات غير الداخلية** وتشمل كل من : معدل التضخم ، والعوامل الديمغرافية ، وحصيلة الصادرات ، وحصيلة الضرائب ، والتمويل الخارجي، والعوامل الاجتماعية والسياسية.

تطور الادخار القومي بالأسعار الجارية و الحقيقية

يعرف الادخار القومي بأنه الادخار المحلى بعد اضافة تحويلات العاملين بالخارج ، ويعرف صافى التحويلات من الخارج على انها صافى عوائد عناصر الانتاج وصافى دخل الاستثمار، ويُعبر عنه بطرح قيمة الاستهلاك النهائى من الناتج القومى الاجمالى⁽¹⁾.

يوضح الجدول رقم (1) تطور الادخار القومي بالاسعار الجارية خلال الفترة (1990/1991-2014/2015) حيث تبين ان قيمة الادخار القومي قد اخذت فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال فترة الدراسة حيث تراوحت بين حد ادنى بلغ حوالى 24.2 مليار جنيه عام 1993/1994 وحد اعلى بلغ

(1) بوابة معلومات مجلس الوزراء ، قاعدة البيانات الاحصائية ، 2016 .

حوالى 240.6 مليار جنيه عام 2015/2014 ، وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو 105.7 مليار جنيه .
بينما قدر متوسط اجمالى الادخار القومى الحقيقى بنحو 72 مليار جنيه .
وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام تبين من المعادلة رقم (1) فى الجدول رقم (2) ان اجمالى
الادخار القومى بالاسعار الجارية قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً قدر بنحو 9.6 مليار جنيه سنوياً خلال
الفترة (1991/1990-2015/2014) ، يمثل نحو 9.1% من المتوسط السنوى البالغ نحو 105.7
مليار جنيه . وقد ثبت المعنوية الإحصائية للمعادلة عند مستوى معنوي إحصائي 0.01 ، وتشير قيمة
(F) المحسوبة الى صلاحية النموذج المستخدم حيث ثبتت معنوية النموذج ككل مما يوضح ملائمة
لتفسير التغيرات التى صاحبت تطور قيمة الادخار القومى خلال فترة الدراسة ، وتشير قيمة معامل
التحديد إلى أن نحو 88% من التغيرات الحادثة فى حجم الادخار القومى خلال فترة الدراسة يمكن ان
ترجع لعوامل يعكسها عنصر الزمن والباقي يرجع الى عوامل غير مقيسة .

جدول رقم (1) تطور كل من الادخار القومى والادخار المحلى والادخار الزراعى
بالاسعار الجارية و الحقيقية خلال الفترة (1991/1990-2015/2014)

القيمة : مليار جنيه

السنوات	الادخار القومى	الادخار القومى الحقيقى	اجمالى الادخار المحلى	اجمالى الادخار المحلى الحقيقى	الادخار الزراعى	الادخار الزراعى الحقيقى	الأهمية النسبية للادخار الزراعى الى الادخار لمحلى
1991/1990	25.9	25.22	16	15.6	1.82	1.77	11.37
1992/1991	29	28.49	17.8	17.5	2.09	2.05	11.74
1993/1992	33.7	32.19	23.6	22.5	2.85	2.72	12.06
1994/1993	24.2	23.63	24.2	23.6	3.81	3.72	15.74
1995/1994	30.6	29.39	26.5	25.5	4.52	4.34	17.05
1996/1995	29.1	27.20	30.6	28.6	5.47	5.11	17.87
1997/1996	37	35.24	29.1	27.7	6.82	6.50	23.45
1998/1997	44	41.47	30.6	28.8	7.88	7.42	25.74
1999/1998	47	44.59	34.5	32.7	8.95	8.49	25.95
2000/1999	55.7	51.81	41.1	38.2	10.13	9.42	24.64
2001/2000	61.3	55.58	44	39.9	10.33	9.36	23.47
2002/2001	55	47.74	48.1	41.8	10.42	9.04	21.66
2003/2002	74.2	66.01	51.7	46.0	10.44	9.29	20.20
2004/2003	93.1	84.41	59.7	54.1	11.16	10.12	18.70
2005/2004	109.4	95.55	75.6	66.0	11.89	10.38	15.72
2006/2005	137.4	116.54	84.6	71.8	13.56	11.50	16.03
2007/2006	163.8	130.00	105.7	83.9	15.91	12.63	15.05
2008/2007	204.1	121.13	121.2	71.9	16.66	9.89	13.74
2009/2008	172.9	116.67	146.5	98.9	17.41	11.75	11.88
2010/2009	200.5	124.61	130.8	81.3	18.17	11.29	13.89
2011/2010	214.9	111.87	172.1	89.6	18.92	9.85	10.99
2012/2011	158.9	85.89	178	96.2	19.10	10.32	10.73
2013/2012	212.70	106.08	135.80	67.7	29.00	14.46	21.35
2014/2013	188.6	90.20	146.5	70.1	23.4	11.19	15.97
2014/2015	240.6	106.79	113.5	50.4	18.3	8.12	16.12
المتوسط	105.74	71.93	75.51	51.61	11.96	8.43	16.60

المصدر: جمعت وحسبت من:- الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .

جدول رقم (2) معادلات الاتجاه الزمني العام لكل من

الادخار القومي، والادخار المحلي و الادخار الزراعي

بالأسعار الجارية و الحقيقية خلال الفترة (1991/1990-2015/2014)

م	البيان	المعادلة	R ²	F
1	الادخار القومي	$\hat{Y} = -19 + 9.59 X$	0.88	183
		(13.6)**		
2	الادخار القومي الحقيقي	$\hat{Y} = 13.6 + 4.5 X$	0.77	78.6
		(8.9)**		
3	الادخار المحلي	$\hat{Y} = -10.5 + 6.62 X$	0.84	126
		(11.2)**		
4	الادخار المحلي الحقيقي	$\hat{Y} = 11.7 + 3.07X$	0.74	68
		(8.3)**		
5	الادخار الزراعي	$\hat{Y} = 0.112 + 0.911 X$	0.91	248
		(15.8)**		
6	الادخار الزراعي الحقيقي	$\hat{Y} = 3.32 + 0.393 X$	0.71	58
		(7.6)**		

المصدر: جمعت و حسبت من الجدول رقم (1)- $\hat{Y}$ = تشير إلى القيمة التقديرية للمتغير موضع الدراسة مليار جنيه.- X_1 = تشير إلى متغير الزمن حيث $t = (1, 2, 3, \dots, 25)$.

- القيمة ما بين () تشير لقيمة t المحسوبة حيث ** معنوية عن 0.01 .

كما تبين من دراسة المعادلة رقم (2) بجدول (2) ان الادخار القومي بالاسعار الحقيقية قد اخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى قدر بنحو 4.5 مليار جنيه . وقد ثبت المعنوية الإحصائية للمعادلة عند مستوى معنوي إحصائي 0.01 ، وتشير قيمة (F) المحسوبة الى صلاحية النموذج المستخدم حيث ثبتت معنوية النموذج ككل مما يوضح ملائمة لتفسير التغيرات التي صاحبت تطور قيمة الادخار القومي الحقيقي خلال نفس الفترة ، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن نحو 77% من التغيرات الحادثة فى حجم الادخار القومي الحقيقي خلال فترة الدراسة يمكن ان ترجع لعوامل يعكسها عنصر الزمن .

تطور الادخار المحلي بالاسعار الجارية و الحقيقية

يعرف الادخار المحلي بأنه : ذلك الجزء من الدخل الذى لا ينفق على الاستهلاك أو على النشاط الجارى ويتخذ طريقه الى الاستثمار إما بواسطة الوسائل المباشرة او غير المباشرة ، ويحسب بطرح الاستهلاك النهائى من الناتج المحلى الاجمالى .

وقد تبين من دراسة تطور الادخار المحلي بالاسعار الجارية خلال الفترة (1991/1990-2015/2014) ان قيمة الادخار المحلي قد اخذت فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال فترة الدراسة حيث تراوحت بين حد ادنى بلغ حوالى 16مليار جنيه عام 1991/1990 وحد اعلى بلغ حوالى

178 مليار جنيه عام 2012/2011 ، وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو 75.5 مليار جنيه . بينما قدر متوسط اجمالى الادخار المحلى الحقيقى بنحو 51.6 مليار جنيه .

و بتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام تبين من المعادلة (3) بالجدول رقم (2) ان اجمالى الادخار المحلى بالاسعار الجارية قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً قدر بنحو 6.6 مليار جنيه سنوياً خلال الفترة (1991/1990-2015/2014) ، يمثل نحو 8.7% من المتوسط السنوى البالغ نحو 75.5 مليار جنيه . وقد ثبت المعنوية الإحصائية للمعادلة عند مستوى معنوي إحصائي 0.01 ، وتشير قيمة (F) المحسوبة الى صلاحية النموذج المستخدم حيث ثبتت معنوية النموذج ككل مما يوضح ملائمة لتفسير التغيرات التى صاحبت تطور قيمة الادخار المحلى خلال نفس الفترة ، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن نحو 84% من التغيرات الحادثة فى حجم الادخار المحلى خلال فترة الدراسة يمكن ان ترجع لعوامل يعكسها عنصر الزمن .

وبدراسة تطور الادخار المحلى بالاسعار الحقيقية تبين من المعادلة رقم (4) انه اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار سنوى قدر بنحو 3.1 مليار جنيه . وقد ثبت المعنوية الإحصائية للمعادلة عند مستوى معنوي إحصائي 0.01 ، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن نحو 74% من التغيرات الحادثة فى حجم الادخار المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة يمكن ان ترجع لعوامل يعكسها عنصر الزمن ، والباقي يرجع لعوامل غير مقيسة .

تطور الادخار الزراعى بكل من الأسعار الجارية والحقيقية

كما تبين من دراسة جدول (1) ان اجمالى قيمة الادخار الزراعى الجارى قد تراوحت بين حد ادنى بلغ حوالى 1.82 مليار جنيه عام 1991/1990 وحد أعلى قدر بنحو 29 مليار جنيه عام 2013/2012 ، وذلك بمتوسط سنوى بلغ نحو 12 مليار جنيه . بينما قدر متوسط اجمالى الادخار المحلى الحقيقى بنحو 51.6 مليار جنيه . وبدراسة المعادلة رقم (5) بجدول تبين ان الادخار الزراعى قد تزايد بمقدار بلغ حوالى 0.91 مليار جنيه . وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً ، كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن نحو 91% من التغير الحادث فى الادخار الزراعى الجارى خلال فترة الدراسة يمكن ان ترجع لعنصر الزمن ، والباقي يرجع لعوامل غير مقيسة.

كما تبين من دراسة معادلة (6) تزايد قيمة الادخار الزراعى الحقيقى بمقدار سنوى معنوي إحصائياً قدر بنحو 0.39 مليار جنيه، كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن نحو 71% من التغير الحادث فى الادخار الزراعى الحقيقى خلال فترة الدراسة يمكن ان يرجع لعنصر الزمن .

وبدراسة الأهمية النسبية للادخار الزراعى الى الادخار المحلى تبين من الجدول (1) تزايد الأهمية النسبية من حوالى 11.4% عام 1991/90 الى نحو 26% عام 1999/98 وذلك لتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي والتحرر الاقتصادى فى منتصف التسعينات ، ثم أخذت فى التراجع حتى بلغت نحو 10.7% عام 2012/2011 ثم تزايدت مؤخراً الى نحو 16.1% فى نهاية الفترة .

التقدير الاحصائي لاهم العوامل المحددة للادخار الزراعى بالأسعار الحقيقية⁽¹⁾ :-

تتحدد قيمة الادخار الزراعى بمجموعة من العوامل منها :- الناتج المحلى الزراعى بالمليار جنيه ، الاستثمار الزراعى فى العام السابق بالمليون جنيه ، الصادرات الزراعية بالمليار جنيه ، سعر الفائدة فى البنوك التجارية ، القروض الزراعية موزعة (وفقا لاجالها) بالمليار جنيه فى العام السابق ، سعر الصرف (جنيه / دولار) ومعدل التضخم .

حيث قدرت العلاقة بين قيمة الادخار الزراعى بالمليار جنيه كمتغير تابع و العوامل السابق الإشارة اليها كمتغيرات مستقلة وذلك وفقا للصور الرياضية المختلفة ، وقد أظهرت النتائج ان انسب الصور هى الصورة الخطية نظرا لاستخدم سعر الفائدة الحقيقى والذى لا يمكن معه استخدام الصيغة اللوغاريتمية ، وتوضح المعادلة الآتية نتائج التقديرات بعد استبعاد المتغيرات التى لم تتفق مع المنطق الاقتصادى ولم تثبت معنويتها إحصائيا .

$$\hat{Y} = 0.212 + 0.095 x_1 + 0.19 x_2 + 0.072 x_3 + 0.48 x_4 - 0.02 x_5$$

(7.1)** (1.75)* (1.93)* (1.84)*

(-2.8)**

$$F = 30.9 , \quad R^2 = 0.87$$

حيث :-

$\hat{Y}$ = القيمة التقديرية للادخار الزراعى بالمليار جنيه فى السنة t

x_1 = الناتج المحلى الزراعى بالمليار جنيه

x_2 = الاستثمار الزراعى بالمليار جنيه فى العام السابق

x_3 = سعر الفائدة الحقيقى

x_4 = القروض الاستثمارية قصيرة الاجل فى العام السابق بالمليار جنيه

x_5 = القروض الاستثمارية طويلة الاجل فى العام السابق بالمليون جنيه

- الارقام بين الاقواس تعبر عن قيمة t المحسوبة * معنوى احصائيا عند مستوى 0.05

المصدر :- جمعت و حسبت من الجدول رقم (1) بالملحق

وقد اشارت تقديرات معالم المعادلة الى وجود علاقة طردية بين قيمة الادخار الزراعى و كل من الناتج الزراعى ، واجمالى الاستثمار الزراعى فى العام السابق ، و سعر الفائدة ، و القروض الزراعية قصيرة الاجل فى العام السابق. و ذلك بما يتفق مع المنطق الاقتصادى ، حيث تبين ان زيادة الناتج الزراعى فى العام السابق بمقدار مليار جنيه يؤدى الى زيادة حجم الادخار الزراعى بنحو 0.095 مليار جنيه سنويا ، و ان زيادة الاستثمارات الزراعية فى العام السابق بنحو مليار جنيه تؤدى الى زيادة الادخار الزراعى بحوالى 0.19 مليار جنيه سنويا ، بينما تؤدى زيادة معدل سعر الفائدة الحقيقى فى البنوك التجارية الى زيادة حجم الادخار الزراعى بمقدار سنوي بلغ حوالى 0.07 مليار جنيه سنويا . كما تبين ان زيادة القروض قصيرة الاجل والتى تعرف بانها فى الغالب قروض زراعات الى زيادة حجم الادخار الزراعى بحوالى 0.48 مليار جنيه نظرا لكونها قروض انتاجية منخفضة التكلفة ، بينما تؤدى زيادة قيمة القروض الاستثمارية طويلة الاجل بنحو مليون جنيه الى انخفاض حجم الادخار

(1) جمعت وحسبت بالاسعار الحقيقية لسنة اساس 2005/2004 .

الزراعى بنحو 0.02 مليار جنيه سنويا ، نظرا لارتفاع حجم تكلفة الاقتراض لمثل هذا النوع من القروض وطول الفترة الزمنية اللازمة لدورة المشروع لاستغلال مثل هذه القروض فى مشروعات ذات دورة راس مال سريعة بالتالى عائد القرض لا يظهر اثره بعد الاقتراض مباشرة بل قد يحتاج عدة سنوات لتظهر الآثار الايجابية على حجم الدخل وبالتالي مستوى الادخار .

كما جاءت التقديرات معنوية من الناحية الاحصائية عند مستوى معنوي إحصائي 0.05 ، كما تشير قيمة (F) المحسوبة الى صلاحية النموذج المستخدم حيث ثبتت معنوية النموذج ككل مما يوضح ملائمته لتفسير العوامل المؤثرة على قيمة الادخار الزراعى خلال الفترة (1991/90-2015/2014) ، ويوضح معامل التحديد المعدل ان حوالى 87% من التغير فى قيمة الادخار الزراعى يعود الى العوامل التى ذكرت بالنموذج ، كما ثبت توافق إشارات معامل الانحدار مع المنطق الاقتصادى .
مما سبق يتبين ان أهم العوامل المؤثرة على قيمة الادخار الزراعى تتمثل فى العوامل التالية : الناتج الزراعى ، الاستثمارات الزراعية فى العام السابق بالمليار جنيه ، سعر الفائدة الحقيقى ، القروض قصيرة الأجل فى العام السابق ، القروض طويلة الأجل فى العام السابق .

عجز المدخرات المحلية عن توفير المتطلبات الاستثمارية القومية (الفجوة الادخارية)

ينفق الأفراد جزءا من دخلهم على الإستهلاك والجزء الباقي يوجه للإدخار الذي يعتبر عملية سلبية ما لم تعقبها عملية استثمار . ويرى الكلاسيكيون ان الادخار صورة من صور الاتفاق على المشتريات من السلع الاستثمارية أي ان الدخل الذي لا ينفق على شراء أموال الإستهلاك ينفق بالضرورة على شراء أموال الاستثمار .

اي أن كل إدخار يتحول تلقائيا إلى استثمار عند مستوى التشغيل الكامل وهذا التحول يكون بفعل حركات سعر الفائدة التى تعتبر العامل الأساسى في تحديد الإدخار .

ومن ثم نجد أن لكل سعر فائدة ما يقابله من مدخرات الأفراد وكذلك ما يقبل الأفراد على استثماره في أصول جديدة وسعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار والاستثمار . ومن ثم مادام الاستثمار يمثل طلب على الموارد التى يمكن تمثيل عرضها بالإدخار ، فإن الفائدة هي ثمن الإدخار والاستثمار . ويتحقق التوازن في السوق عندما يتساوى الإدخار والاستثمار⁽¹⁾.

ويرجع انخفاض معدل الادخار فى الدول النامية إلى ما يلى :

- 1- انخفاض مستوى الدخل الفردى كنتيجة لانخفاض إنتاجه الفرد فى الدول النامية، حيث يؤدي انخفاض مستوى الدخل الفردى إلى الوقوع فى دائرة الفقر .
- 2- انتشار ظاهرة الاكتناز حيث تميل الطبقات الغنية إلى الاحتفاظ بجزء من دخولها فى صورة معادن ثمينة أو التحف النادرة أو حتى فى شكل عملة ورقية إذا كانت لا تخاف من تآكل قيمتها بفعل التضخم النقدى.

(1) Gupta, K.L . Income, Aggregate Saving ,Financial Intermediation and Interest Rate, Review of Economics and Statistics, Vol 11 . 1987

جدول رقم (3) تطور اجمالي القيمة الحقيقية للموارد المحلية القومية والزراعية خلال الفترة (1991/1990-2015/2014)

القيمة : مليار جنيه

السنوات	الناتج المحلي الحقيقي	الادخار القومي الحقيقي	%الادخار الى الناتج المحلي	الاستثمار الحقيقي	فجوة الموارد المحلية القومية الحقيقية	%الفجوة الحقيقية الى الناتج المحلي الحقيقي	الناتج المحلي الزراعي الحقيقي	الادخار الزراعي الحقيقي	%الادخار الزراعي الى الناتج المحلي الزراعي	الاستثمار الزراعي الحقيقي	فجوة الموارد المحلية الزراعية الحقيقية	%الفجوة الزراعية الحقيقية الى الناتج المحلي الزراعي الحقيقي
1991/1990	107.12	25.22	23.54	29.65	-4.43	-4.13	18.598	1.77	9.52	1.99	-0.22	-1.18
1992/1991	128.74	28.49	22.13	31.83	-3.34	-2.59	21.316	2.05	9.62	2.576	-0.53	-2.47
1993/1992	139.6	32.19	23.06	31.26	0.93	0.66	23.305	2.72	11.67	2.195	0.53	2.25
1994/1993	159.15	23.63	14.85	39.08	-15.45	-9.71	26.855	3.72	13.85	3.104	0.62	2.29
1995/1994	183.49	29.39	16.02	44.21	-14.82	-8.08	30.836	4.34	14.07	3.248	1.09	3.54
1996/1995	200.18	27.2	13.59	51.30	-24.10	-12.04	34.579	5.11	14.78	4.191	0.92	2.66
1997/1996	235.27	35.24	14.98	65.22	-29.98	-12.74	39.905	6.5	16.29	4.945	1.56	3.90
1998/1997	251.42	41.47	16.49	57.82	-16.35	-6.50	43.073	7.42	17.23	7.688	-0.27	-0.62
1999/1998	268.10	44.59	16.63	60.74	-16.15	-6.03	46.395	8.49	18.30	7.988	0.50	1.08
2000/1999	293.65	51.81	17.64	59.95	-8.14	-2.77	49.116	9.42	19.18	7.567	1.85	3.77
2001/2000	301.49	55.58	18.44	57.64	-2.06	-0.68	49.955	9.36	18.74	7.432	1.93	3.86
2002/2001	307.78	47.74	15.51	58.60	-10.86	-3.53	50.694	9.04	17.83	8.328	0.71	1.40
2003/2002	347.53	66.01	18.99	60.59	5.42	1.56	56.762	9.29	16.37	5.694	3.60	6.34
2004/2003	413.71	84.41	20.40	72.13	12.28	2.97	62.829	10.12	16.11	6.854	3.27	5.20
2005/2004	442.37	95.55	21.60	84.25	11.31	2.56	65.764	10.38	15.78	6.48	3.90	5.93
2006/2005	492.91	116.54	23.64	98.17	18.37	3.73	69.381	11.5	16.58	6.819	4.68	6.75
2007/2006	563.80	130	23.06	123.29	6.71	1.19	79.365	12.63	15.91	6.183	6.45	8.12
2008/2007	508.17	121.13	23.84	118.42	2.71	0.53	67.122	9.89	14.73	4.789	5.10	7.60
2009/2008	670.76	116.67	17.39	133.02	-16.35	-2.44	91.43	11.75	12.85	4.629	7.12	7.79
2010/2009	715.1	124.61	17.43	144.08	-19.47	-2.72	100.062	11.29	11.28	4.189	7.10	7.10
2011/2010	681.94	111.87	16.40	119.25	-7.38	-1.08	99.011	9.85	9.95	3.561	6.29	6.35
2012/2011	916.27	85.89	9.37	133.03	-47.14	-5.14	102.054	10.32	10.11	2.903	7.42	7.27
2013/2012	951.77	106.08	11.15	120.50	-14.42	-1.51	104.589	14.46	13.83	4.185	10.28	9.82
2014/2013	1041.51	90.2	8.66	126.78	-36.58	-3.51	115.495	11.19	9.69	5.548	5.64	4.89
2015/2014	1091.43	106.79	9.78	148.11	-41.32	-3.79	122.059	8.12	6.65	5.903	2.22	1.82
المتوسط	456.53	71.93	16.73	82.76	-10.82	-3.03	62.82	8.43	13.59	5.16	3.27	4.22

المصدر: جمعت وحسبت من:- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

- 3- تسرب رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة أى ظاهرة هروب رؤوس الأموال Capital Flight الى الدول المتقدمة حتى وإن لم يكن هناك ما يبرر ذلك سواء اقتصادياً أو سياسياً.
- 4- تضخم النفقات الجارية الحكومية وظاهرة الإنفاق الترفيهي مما يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة .
- 5- انتشار ظاهرة التقليد الاستهلاكي وهو ما أطلق عليه دوزنبرى **Duesenberry** أثر المحاكاة **Demonstration Effect** ، حيث أكد على قيام الطبقات الغنية بالدول النامية بتقليد أنماط الاستهلاك السائدة في الدول المتقدمة مما يضر بعملية التراكم الرأسمالي التي تتطلب التضحية بالكثير من أشكال الاستهلاك⁽¹⁾.
- 6- ارتفاع معدل النمو السكاني والذي يعد مؤثراً كبيراً على الاقتصاد القومي حيث يمتص كل زيادة تحدث في الناتج القومي الإجمالي، وهو الأمر الذي يؤدي الى انخفاض مستوى الدخل الفردي، ومن ثم انخفاض معدل الادخار .
- 7- غياب المؤسسات الادخارية والأوعية الادخارية اللازمة لتعبئة الموارد المحلية.
- وقد عرفت معظم الدراسات والبحوث **الفجوة الادخارية** بأنها الفرق بين ما تتحصل عليه الدولة من الدخل وبين ما تنفقه. بينما يشير مفهوم **الاكتفاء الذاتي** الى مدى تغطية الادخار القومي للاستثمار القومي ، ويمكن استخدام المقاييس التالية في التعبير عن كل من الفجوة والاكتفاء الذاتي⁽²⁾ :
- الفجوة الظاهرية = الإذخار - الاستثمار
- الفجوة الموضوعية = الإذخار - الحاجة
- ويوضح جدول (3) ان نسبة الادخار القومي الحقيقي الى الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1991/90-2014/2015) قد اخذت في التذبذب صعوداً وهبوطاً خلال فترة الدراسة حيث تبين تناقص نسبة الادخار القومي الحقيقي الى الناتج المحلي من حوالى 23.5% عام 1991/90 الى نحو 14% عام 1997/96 ثم اخذت في التزايد لتصل نحو 23.9% عام 2008/2007 ثم تناقصت تناقصاً حاداً نظراً للتغيرات الاقتصادية و السياسية خلال السنوات الاخيرة حتى بلغت ادنى قيمة لها بنسبة قدرت بنحو 8.7% عام 2014/2013 .
- وبدراسة الفجوة الادخارية المحلية تبين تزايد العجز في الادخار المحلي مما ادى لتزايد فجوة الموارد المحلية خلال اغلب سنوات فترة الدراسة حيث تعجز المدخرات القومية عن الوفاء بالمتطلبات الاستثمارية المحلية وتمويل عملية التنمية ، وتراوح الفجوة بين حد ادنى بلغ نحو 2.1% عام 2001/2000 ، وحد اقصى بلغ نحو 47.1% عام 2012/2011 بمتوسط بلغ نحو 10.8% .
- وهذا يتوافق مع ما تقدم في البحث من ان العقد الاول من التسعينات شهدا خلل اقتصادي كبير ادى لانتهاج حزمة من السياسات الاصلاحية النقدية والمالية والتي انعكست بدورها على الهيكل العام

(2) Duesenberry, J.S , *Income, Saving and the Theory of Consumer Behavior*, Harvard University Press, Cambridge. 1949

للمقتصد القومى مما ادى لتقلص حجم الفجوة الادخارية اى زيادة تغطية المدخرات المحلية للمتطلبات الاستثمارية وهذا ما اظهرته المؤشرات خلال الفترة (2003/2002-2008/2007) حيث بلغ معدل التغطية اقصاه بنسبة بلغت 18.4% عام 2006/2005 ، ثم تناقص معدل تغطية المدخرات فى السنوات الخمس الأخيرة ، مما ادى لتفاقم نسبة العجز فى تغطية المتطلبات الاستثمارية لتصل نحو 47.14% عام 2012/2011 .

وبدراسة تطور الاتجاه الزمنى العام للفجوة الادخارية القومية خلال الفترة (1991/90-2015/2014) تبين عدم معنوية العلاقة المقدرة إحصائيا، اى القيم تدور حول متوسطاتها . مما يعنى أن التغير السنوى فى قيمة الفجوة الادخارية لم يكن ذو تأثير جوهري خلال سنوات الدراسة .
عجز المدخرات المحلية الزراعية عن توفير المتطلبات الاستثمارية الزراعية (الفجوة الادخارية الزراعية)

بدراسة الجنول رقم (3) يتبين ان نسبة الادخار الزراعى الحقيقى الى الناتج المحلى الزراعى الحقيقى قد تزايدت من نحو 9.5% عام 1991/90 الى نحو 19.2% عام 2000/99 ثم تراجعت الى نحو 6.7% عام 2015/2014 بمتوسط بلغ نحو 13.6% .

وبدراسة الفجوة الادخارية الزراعية خلال الفترة (1991/1990-2015/2014) تبين ان بداية فترة الدراسة قد شهد حالة من العجز فى المدخرات الزراعية ادى لانخفاض معدل تغطية المدخرات الزراعية للمتطلبات الاستثمارية الزراعية بنسبة بلغت 0.53% عام 1992/91 مما يشير الى مدى الخلل فى المقتصد القومى والذى انعكس بوضوح على القطاع الزراعى حيث مثل العجز فى المدخرات الزراعية نحو 15.7% من اجمالى العجز فى الادخار القومى الحقيقى عام 1991/90 . ثم تلاشت تلك الفجوة ليزداد معدل تغطية المدخرات الزراعية الحقيقية للمتطلبات الاستثمارية ويصل اقصى قيمة له بنسبة بلغت نحو 10.3% ، فى الوقت الذى كان يعانى فيه المقتصد القومى من فجوة قدرت نحو 14.5% عام 2013/2012 ، مما يشير الى مدى ثبات واستقرار المقتصد الزراعى فى مواجهة الاوضاع الاقتصادية المتردية خلال الخمس سنوات الاخيرة .

وبدراسة تطور الاتجاه الزمنى العام للفجوة الادخارية الزراعية خلال الفترة (1991/90-2015/2014) تبين ان الفجوة الادخارية الزراعية قد اخذت اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى معنوى احصائيا قدر بنحو 0.34 مليار جنيه ، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن نحو 70% من التغيرات الحادثة فى حجم الفجوة الادخارية الزراعية يمكن ان يرجع لعوامل يعكسها عنصر الزمن والباقي يرجع لعوامل غير مقيسة .

$$\hat{Y} = -1.13 + 0.34 X$$

(7.3)**

$$F = 54 , R^2 = 0.70$$

حيث :-

المصدر: جمعت و حسبت من الجدول رقم (3) .

- $\hat{Y}$ = تشير إلى القيمة التقديرية للمتغير موضع الدراسة مليار جنيه.

- X_1 = تشير إلى متغير الزمن حيث $t = (1, 2, 3, \dots, 25)$.

معنوية عن 0.05 . ** المحسوبة حيث t القيمة ما بين () تشير لقيمة

ويرى الباحث ان ارتفاع معدل تغطية المدخرات الزراعية للمتطلبات الاستثمارية لا يرجع الى قوة المقتصد الزراعى واستقراره حيث ظهر الخلل فى هيكل المقتصد الزراعى واضحا بتزايد العجز فى الميزان التجارى الزراعى والذى قدر بنحو 37.9 مليار جنيه عام 2015/2014 ، ومن ثم يرجع ارتفاع معدل الادخار الحقيقى الى احجام الزراع والمستثمرين فى القطاع الزراعى عن الاستثمار الزراعى خوفا من المخاطر التى تنتاب القطاع الزراعى بوجه عام ، ومن ثم لجئوا الى الادخار بهدف الحد من الخسائر وتأمين اموالهم والحصول على عائد ولو بسيط فى ظل اوضاع اقتصادية صعبة .

الإختلالات الهيكلية فى القطاع الزراعى المصرى باستخدام نموذج نو الفجوتين

يواجه القطاع الزراعى اختلالات هيكلية كباقي قطاعات المقتصد القومى ، فانخفاض مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى وبطء نمو القطاع وما يصاحبه من خلل فى علاقات النمو المتشابكة مع مختلف قطاعات المقتصد القومى يعود الى عدة عوامل من اهمها : ضعف الموارد الزراعية بوجه عام والتى من اهمها المياه ، تدنى المستوى التكنولوجى ومن ثم انخفاض التراكم الراسمالى داخل القطاع مما يؤدى الى عدم القدرة على تطوير الانتاج ، بالإضافة الى سوء توزيع العمالة على الانشطة الزراعية المختلفة وهجرة الكثير منهم ، وصعوبة توفير التمويل اللازم للمشروعات الزراعية بشروط ميسرة .

ويعتمد تمويل التراكم الراسمالى فى اى مقتصد على ثلاثة مصادر هى : الادخار المحلى ، وموارد التجارة الخارجية، والمنح والقروض والاستثمار الأجنبي(الموارد الخارجية للتمويل). ويتوقف الاعتماد على المصدر الثالث على مدى كفاية المصدرين الآخرين .

وتعاني المقتصدات النامية بوجه عام من نقص الموارد اللازمة لبناء الهيكل الإنتاجي للاقتصاد مما يؤدى لظهور فجوتان تمثلان أهم صور الاختلال في التوازن الاقتصادي القومي وهما :

- **الفجوة الاولى :** فجوة الموارد المحلية أو فجوة (الادخار - الاستثمار) وتتمثل في عدم كفاية الادخار المحلى المتاح لمواجهة متطلبات الاستثمار المستهدفة.
- **الفجوة الثانية :** فجوة التجارة الخارجية (فجوة النقد الأجنبي او الصادرات - الواردات) وتتمثل في عدم كفاية موارد التصدير في مواجهة حاجات الاستيراد.

وقد شهد الفكر الاقتصادى خلال القرن العشرين ظهور نموذج جديد للتنمية اطلق عليه اسم نموذج نو الفجوتين **Chenery – Strout Tow Gap Model** ، يعكس العلاقة بين هاتين الفجوتين ، وذلك عن طريق الربط بين حجم الادخار المحلى اللازم لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وحجم التدفقات الرأسمالية الخارجية .

حيث تزداد الحاجة الى التمويل الاجنبى سواء فى صورة (استثمار اجنبى ، قروض ، منح) لتمويل الاحتياجات الاستثمارية التى تعجز المدخرات المحلية عن تلبيتها فى ظل عجز الصادرات عن تمويل الواردات مما يؤدى لحدوث فجوة الموارد والتى تتمثل فى الفرق بين ما يتحقق للبلد من موارد فعلية وما يحتاج اليه من موارد تمويلية لتلبية المتطلبات الاستثمارية والاستهلاكية خلال فترة معينة .

أولاً : الإطار النظري لنموذج نو الفجوتين **Chenery – Strout Tow Gap Model**

في عام 1962 قام كل من Hollis Chenery ، Michael Bruno ⁽¹⁾ بنشر دراسة مأخوذة عن زيارة اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لدول أمريكا اللاتينية وقد تم في هذه الدراسة إضافة مفهوم فجوة التجارة الخارجية لنموذج هارود-دومار ، ثم تم تطوير النموذج بشكل أكثر مرونة وفي صيغة رياضية سلسلة بواسطة كل من Strout ، Chenery ⁽²⁾ وذلك للتعبير عن العلاقة بين مشكلة نقص الموارد المحلية ، وعجز الميزان التجاري ،

ومن ثم تظهر أهمية نموذج ذو الفجوتين و الذي يعتبر من أبسط النماذج وأكثرها دلالة على تلك العلاقة. ويقوم النموذج على فرضية أساسية هي ان الواردات دالة خطية للانتاج اي ثبات الميل الحدي للواردات ، بالإضافة الى افتراض نمو الصادرات يجعلان منه نموذجا قويا ، وهذا ما اشار اليه White ⁽³⁾ حيث أوضح ان كلا الفرضيتين تقودنا الى خلل الميزان التجاري والذي هو قيد التجارة الخارجية .

ويرى انصار هذا النموذج ان الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية يجعل منها الحيز الامثل الذي ينطبق عليه النموذج نظرا لتزامن فجوة التمويل الداخلي مع فجوة التجارة الخارجية ⁽⁴⁾ . بالإضافة الى تدنى مستويات التنمية وانخفاض معدل النمو فيها. نظرا لقصور مدخراتها المحلية ، وانخفاض حصيلتها من النقد الاجنبي ، مما يجعلها تلجأ الى التمويل الخارجي لمواجهة الاستيراد ، ورفع معدلات الاستثمار ، والنمو الاقتصادي ، بالإضافة الى ان انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول قد يرجع أيضا الى فشل السياسات الاقتصادية ونقش البيروقراطية في تلك الدول .

ومن الملاحظ ان الدراسات التي تناولت نموذج ذو الفجوتين قد استندت الى (نموذج هارود-دومار) الذي ينطلق من المعادلات التعريفية للدخل القومي والتي توضح الترابط بين الفجوتين من جهة ، و الحاجة الى التمويل الخارجي من جهة اخرى . وذلك على الرغم من الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج من قبل الكلاسيكيين الجدد الذين ارجعوا النمو الاقتصادي الى التقدم الفني ، مما دفع الاقتصادي الشهير روبرت سولو ⁽⁵⁾ الى اثبات ان زيادة معدل النمو الاقتصادي لا يتم الا من خلال التقدم الفني المستند الى التراكم الرأسمالي اي الاستثمار في آلات ومعدات جديدة.

وتشير الدراسات القياسية التي تستند إلى نظرية "عوامل النمو" إلى أن التراكم الرأسمالي لا يزال أكثر مصادر النمو الاقتصادي أهمية في البلاد المتخلفة. وتزداد هذه الأهمية في المقتصدات النامية مما يعيد نماذج النمو البسيطة مثل نموذج هارود-دومار إلى حيز التطبيق ⁽⁶⁾

ومن خلال النموذج يمكن إثبات أن هناك تطابقاً بين فجوة الموارد المحلية (الفجوة بين الادخار والاستثمار) وفجوة التجارة الخارجية (الفجوة بين الصادرات والواردات) حيث يجب ان تتساوى الفجوتين خلال اى فترة مضت، ولكن ليس من المؤكد ان تتساويان في اى مدة مستقبلية أي أن :

(1) Chenery H. & Bruno M, Development Alternatives in an Open Economy :The Case of Israel, Economic Journal, vol.77 n285,1962

(2) Chenery H. & Strout A.M ,Foreign Assistance and Economic Development, 1966.

(3) White H ,The Macroeconomic Impact of Development Aid , in The Journal of Development Studies, vol.28, 1992

(4) حسن هادي صالح ، دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تصحيح الاختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2007 .

(5) Solow, R, "Technical Change and the Aggregate Production Function" Review Economics and Statistics, No. 39, 1957

(6) Taylor, L. "Macro Models for Developing Countries", Mc Graw – Hill, U. S. A., 1979.

$$(\text{الاستثمار} - \text{الادخار}) = (\text{الواردات} - \text{الصادرات})$$

أي الحاجة إلى التمويل الأجنبي = فجوة الموارد المحلية - فجوة التجارة الخارجية
حيث لا يوجد ما يضمن في أي فترة مقبلة أن يكون الفرق بين الاستثمار المخطط والادخار المتوقع معادلاً للفرق بين الواردات المخططة والصادرات المتوقعة.
ويرجع ذلك إلى أن القرارات المتعلقة بالادخار والاستثمار والواردات لا يقوم بها نفس الأفراد أو المؤسسات، مما يترتب عليه عدم التنسيق فيما بينهم. بالإضافة إلى أن حصيلة الصادرات تتحدد وفقاً لعدة عوامل غير مؤكدة تتعلق بظروف السوق والطلب العالمي، ومن ثم يصعب التحكم بها أو التأثير عليها. وبالتالي فإن العوامل المحددة لمتغيرات نموذج ذو الفجوتين هي عوامل متباينة وليست متشابهة وبالتالي ليس هناك ما يضمن تساوي الفجوتين في أي فترة مقبلة.
ويمكن إثبات ذلك و صياغة العلاقة الرئيسية في النموذج بالرجوع إلى معادلة الناتج المحلي الأساسية وهي :

$$Y = C + I + X - M$$

$$Y + M = C + I + X \dots\dots\dots(1)$$

$$Y = C + S \dots\dots\dots(2)$$

$$C + S = C + I + X - M$$

$$I - S = M - X \dots\dots\dots(3)$$

$$M - X = F$$

$$I - S = M - X = F \dots\dots\dots(4)$$

حيث :

$$Y = \text{الدخل} ، C = \text{الاستهلاك} ، I = \text{الاستثمار} ، S = \text{الادخار} ، \\ X = \text{الصادرات} ، M = \text{الواردات} ، F = \text{تدفق صافي رأس المال الأجنبي}$$

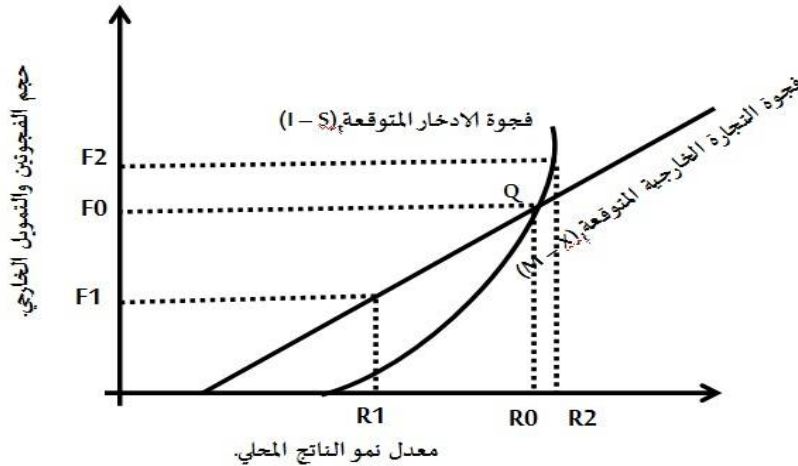
توضح معادلة (1) أن حجم السلع والخدمات التي توضع تحت تصرف المجتمع خلال فترة معينة (M+Y)، والتي تستخدم في كل من الاستهلاك الجاري (C) والاستثمار (I) والصادرات (X).
وحيث أن الناتج المحلي يولد دخلاً مساوياً له، وأن هذا الدخل يستخدم في تمويل الاستهلاك الجاري وتكوين المدخرات كما توضح معادلة (2) ومن خلال (1)، (2) يمكن الوصول إلى المعادلة (3) حيث تظهر زيادة الواردات في صورة عجز في الميزان التجاري للمقتصد . ان هذا العجز يجب تمويله من خلال تدفق رأس المال الأجنبي ومن ثم يمكن صياغة المعادلة (3) لتصبح المعادلة (4) .
حيث توضح معادلة (4) أن الاستثمارات التي ينفذها المقتصد القومي خلال فترة معينة بشكل يزيد عن المدخرات المحلية لابد وأن تتم عن طريق إحداث فائض في الواردات، ويمول هذا الفائض عن طريق صافي لرأس المال الأجنبي إلى المقتصد القومي خلال نفس الفترة. وهذا ما يقصد به أن (فجوة الموارد المحلية) لابد وأن تتساوى مع (فجوة التجارة الخارجية) وذلك خلال أي فترة سابقة. مما يحد من الإختلالات الهيكلية في المقتصد .

فبفرض ان هناك قيم محددة لكل من الدخل والاستثمار والادخار والصادرات والواردات ومعدل نمو

معين متوقع للصادرات وإن الادخار يتحدد وفقا لمستوى الدخل فقط فإنه يمكن النظر الى فجوتى الموارد المحلية والتجارة الخارجية على انهما دالتين فى معدل نمو الناتج المحلى (R) ومن ثم يمكن تحديد مستويات مختلفة لهما فى معدل النمو المستهدف كما يوضح الشكل التالى :

حيث يتبين من الشكل ان ⁽¹⁾ :

- عند النقطة (Q) كلا الفجوتين تساوى (F0) ومن ثم فاذا كان معدل النمو المستهدف للناتج المحلى قد تحدد عند المستوى (R0) فإنه يمكن تحقيق ذلك بتوفير استثمار اجنبى يعادل (F0) دون تعديل خطط الاستثمار و الواردات .
- اما اذا كان معدل النمو المستهدف للناتج المحلى هو (R1) فاننا نلاحظ ان فجوة التجارة الخارجية اكبر من فجوة الموارد المحلية خلال الفترة المقبلة (t) ومن ثم يجب على المقتصد القومى ان يسعى نحو الحصول على استثمار اجنبى يعادل (F1) لسد هذه الفجوة فإذا لم ينجح فى الحصول على الاستثمار الاجنبى او حصل على قدر اقل منه فان معدل النمو المستهدف (R1) لن يتحقق ، ومن ثم على المجتمع ان يتقبل معدل نمو اقل . والتطابق بين الفجوتين سوف يتحقق بفعل قوى التوازن التى ستظهر فى المدى القصير لاحداث هذا التعادل مع تخفيض معدل النمو المستهدف حيث لابد ان تنخفض الاستثمارات بمقدار العجز الناتج عن تدبير الموارد الاجنبية .



- اما لو افترضنا ان معدل النمو المستهدف هو (R2) فهنا ستكون فجوة الموارد المحلية اكبر من فجوة التجارة الخارجية ، ولكى يتمكن المقتصد القومى من تمويل هذه الفجوة للحصول على معدل النمو المستهدف يجب ان يحصل على استثمار اجنبى يعادل (F2) .
- حيث فجوة الموارد المحلية لابد وان تنعكس فى فجوة التجارة الخارجية ، وان الفجوة الاصغر لابد وان تنتسج لكى تتساوى مع الفجوة الاكبر. هذا اذا كان المقتصد القومى يرغب فى تحقيق معدل النمو المستهدف .

(1) فجوة الموارد المحلية

تعرف فجوة الموارد المحلية : بأنها مقدار العجز الحاصل في المدخرات المحلية اللازمة لتغطية

(1) Mark Gersovitz , The Estimation of The Tow-Gap Model , Journal of International Economic , North Holland Publishing Company , Vol 12, 1981

حجم معين من الاستثمارات المطلوب تنفيذها، حيث يكون حجم الاستثمارات اقل من المدخرات ومن ثم يتم تغطية هذا العجز عن طريق التمويل الخارجى (1).

ويتفاوت حجم هذه الفجوة من بلد لآخر، وفقا للظروف الاقتصادية فى بلد من حيث درجة نمو الدخل القومى، و حجم التجارة الخارجية والادخار المحلى والنمو الديموغرافى .

تقدير فجوة المدخرات المحلية

يمكن تقدير فجوة الموارد المحلية (I-S) من خلال تقدير متغيرين هما معدل الادخار ، معدل الاستثمار وذلك على اعتبار ان هذان العاملين هم المتحكما فى معدل نمو الناتج القومى .

ويتم تقدير كل من معدل الاستثمار ومعدل الادخار من خلال عدة طرق من أهمها : استخدام دالة الانتاج ، نموذج هارود - دومار

(أ) التقدير باستخدام دالة الانتاج

حيث يتم استخدام دالة الانتاج فى تقدير حجم الاستثمارات المطلوبة ، لتحقيق معدل النمو المستهدف.

(ب) التقدير باستخدام نموذج هارود - دومار : Harrod- Domar Model

يطلق على هذه الطريقة اسم طريقة معامل رأس المال Capital Output Ratio فى تقدير حجم الاستثمارات المطلوبة ، حيث يعتمد تقدير حجم الاستثمارات المطلوبة على العلاقة السببية بين حجم راس المال و الناتج المحلى

ويعتبر نموذج هارود - دومار للاقتصادى البريطانى روي هارود، والاقتصادى الأمريكى ايفسي دومار. احد اهم النماذج التى يستخدمها المخططون فى تقدير حجم الاستثمارات . حيث يستهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومى ومعدلات استثمار رأس المال، على الفجوة مابين الاستثمار المرغوب ومستوى الادخار المحلى، والتى أطلق عليها فجوة الادخار (Saving Gap) او فجوة الموارد المحلية (Domestic Resources Gap) وتجسد هذه الفجوة، النقص فى المدخرات المحلية للبلد - المقترض - وهى تساوي حجم رأس المال الأجنبي "كالقروض مثلا" اللازم توفيره تحقيقا لمعدل النمو المطلوب، وان رأس المال الأجنبي سيستخدم بجانب المدخرات المحلية لتغطية مستوى الاستثمار المطلوب، ويعد هذا النموذج من أكثر التحليلات، أهمية فى إبراز الدور الحيوي لراس المال الأجنبي فى عملية التنمية الاقتصادية. وحتى يمكن فهم هذا النموذج وكيفية استخدامه لأغراض التخطيط لابد من توضيح مفهوم معامل راس المال و طريقة تقديره (2).

ويمكن تعريف معامل رأس المال بأنه عبارة عن :- كمية الاستثمارات اللازمة للحصول على وحدة من الناتج . ولذلك فإنه أحيانا ما يسمى بمعدل رأس المال الى الدخل . ويلاحظ ان معامل رأس المال قد يتم تقديره بالنسبة لمشروع معين أو قطاع معين كما يمكن كذلك تقدير معامل رأس المال بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه (3).

وعند دراسة معامل رأس المال للاقتصاد القومى ، لابد من التفرقة بين المعامل المتوسط و المعامل

(1) رمزى زكى (دكتور) ، ازمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1978 .

(2) J.M..Healey: The Economics of Aid, Penguin Modern Economics, London, 1979.

(3) يحيى عبد الرحمن يحيى ، اقتصاديات الاستثمار الزراعى فى مصر، مرجع سابق

الحدى .

المعامل المتوسط لرأس المال (بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه) عبارة عن : النسبة بين قيمة رأس المال القومى فى وقت معين وقيمة الدخل القومى لأخر سنة منقضية .
حيث المعامل المتوسط لرأس المال = رأس المال القومى / الناتج القومى
اما المعامل الحدى لرأس المال (بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه) فهو : النسبة بين زيادة الناتج القومى وقيمة الاستثمارات الجديدة التى أدت الى هذه الزيادة .
المعامل الحدى لرأس المال = التغير فى رأس المال القومى / التغير فى الناتج القومى
معدل نمو الدخل = متوسط معدل الاستثمار / معامل رأس المال
وبعد حساب معدل نمو الدخل يتم مقارنته بمعدل نمو السكان للتعرف على نمو متوسط دخل الفرد مع الأخذ فى الاعتبار ان هناك حد أدنى لمعدل الاستثمار ويتم تقدير معدل نمو السكان وفقاً للمعادلة التالية :-

$$\text{معدل نمو السكان} = \text{معدل الاستثمار} / \text{معامل رأس المال}$$

ويعتبر نموذج هارود - دومار امتداداً للتحليل الكينزى سواء من حيث فروضه أو مضمونه، ولكن يختلف عنه من حيث اهتمام النموذج بتحديد المستوى التوازنى للدخل فى الأجل الطويل وذلك على العكس من التحليل الكينزى الذى كان يهتم بتحديد المستوى التوازنى للدخل فى الأجل القصير. وقد توصل كل من روى هارود Roy Harrod عام 1939 ، وافسى دومار Evsey Domar عام 1946 إلى نفس النتائج ولكن بشكل مستقل، ومن ثم فإنه يتم الجمع بين نتائج كلا منهما من خلال نموذج هارود-دومار للنمو.

وقد أصبح النموذج أساساً تعتمد عليه الجهات المانحة عند تقديم المساعدات، كما تعتمد عليه الدول النامية لتحديد متطلباتها من رأس المال لتحقيق معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه. وهكذا فإنه يمكننا الوصول إلى نموذج هارود - دومار البسيط للنمو، على النحو التالى :

يمكن تقدير حجم الادخار المحلى من خلال دالة الادخار $S = aY$

$$S = \frac{s}{Y} \quad (1)$$

حيث :-

$$\frac{s}{Y} = \text{الميل المتوسط للادخار (معامل الادخار)} = a, \quad S = \text{الادخار}, \quad Y = \text{الدخل القومى}$$

$$\bar{S} = \frac{\Delta S}{\Delta Y} \therefore \bar{s} \Delta S = (Y_t - Y_0) \quad \text{ومن ثم تقدير الميل الحدى للادخار}$$

حيث :

$$\Delta S = \text{الزيادة فى الدخل}, \quad \bar{s} = \text{الميل الحدى للادخار},$$

$$Y_t = \text{مستوى الدخل فى الفترة } t, \quad Y_0 = \text{مستوى الدخل فى بداية الفترة}$$

ومن ثم يمكن تقدير فجوة المدخرات المحلية عن طريق طرح حجم الاستثمار المقدر لتحقيق معدل النمو المستهدف فى

$$\text{الخطة من حجم المدخرات المقدر خلال الفترة } t \text{ من العلاقة } (Y_t - Y_0)It s.Fi = S0$$

حيث تعبر Fi عن حجم التمويل الخارجى المطلوب .

$$K = \frac{I}{Y} , \quad K = \frac{\Delta k}{\Delta Y} \quad (2)$$

حيث :-

$$K = \text{معامل رأس المال} = I = \text{الاستثمار القومي} , \quad \frac{\Delta k}{\Delta Y} = \text{معامل رأس المال / الانتاج}$$

أي أن K تشير الى عدد الوحدات اللازمة من رأس المال لتحقيق زيادة في الناتج القومي مقدارها وحدة واحدة

ومن ثم **معدل النمو الاقتصادي** = معدل الادخار القومي / معامل رأس المال

وبذلك يمكن تقدير معدل النمو في الدخل القومي من العلاقة : $Y = S/K$ حيث :

$Y = \text{الدخل القومي}$ ، $S = \text{الميل المتوسط للادخار}$ ، $K = \text{معدل التغير في الدخل الى رأس المال}$

وعند الحصول على التمويل الاجنبي اللازم لتمويل التنمية يكون معدل النمو المرغوب في الدخل هو :

$$Y = (S+b)/k , \quad Y = C/K$$

حيث : $b = \text{معامل الاستثمار}$ ، $C = \text{معدل التراكم الراسمالي المطلوب لتحقيق النمو المرغوب}$.

والفرق بين S ، C هو b والذي يمثل فجوة الموارد المحلية المطلوب تمويلها .

وبالتالي فإن نموذج هارود - دومار يوضح تلك العلاقة الموجبة بين معدل النمو الاقتصادي

وكل من الادخار و الاستثمار ، حيث أنه كلما زادت قدرة الاقتصاد القومي على الادخار والاستثمار

كنسبة من الناتج القومي الإجمالي زاد معدل نمو الناتج القومي الإجمالي. ويوضح النموذج أيضاً أن

معدل نمو الدخل القومي يرتبط بعلاقة عكسية مع كل من المعامل الحدى لرأس المال إلى الناتج و

معدل النمو السكاني ، أي أنه كلما زاد المعامل الحدى لرأس المال على الناتج انخفض معدل نمو الناتج

القومي الإجمالي .

(2) فجوة التجارة الخارجية⁽¹⁾

تعريف فجوة التجارة الخارجية بأنها مقدار العجز الحادث في حصيللة الصادرات من العملات

النقدية الاجنبية اللازمة لتغطية قيمة الواردات من السلع والخدمات وذلك خلال فترة زمنية معينة (عادة

سنة)

تقدير فجوة التجارة الخارجية (X-M)

• **تقدير الواردات** : يتطلب تقدير فجوة الواردات تقدير قيمة كل من الواردات والصادرات ، مع

مراعاة ان قيمة الواردات خلال فترة زمنية معينة يحددها مستوى الناتج المحلي للدولة ، ومن ثم

يتم تقدير قيمة الواردات خلال فترة مقبلة من خلال الصيغة التالية : $M = m(Y)$ ومن

$$m = M/Y$$

حيث : $M = \text{قيمة الواردات}$ ، $Y = \text{الناتج المحلي}$ ، $m = \text{معامل الواردات}$

مما يتطلب تقدير **الميل الحدى للاستيراد** والذي يعرف بأنه مقدار الزيادة في قيمة الواردات نتيجة زيادة الدخل القومي بوحدة واحدة .

$$m = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$$

ومن ثم يمكن تقدير فجوة التجارة او الزيادة في الواردات من خلال العلاقة التالية :

$$Mt = M0 + m(Yt - Y0)$$

مع ملاحظة ان تغير معدل النمو الاقتصادي سيؤدى لتغير حجم الواردات في المستقبل نتيجة

(1) عاطف عبد العظيم جودة (دكتور) ، محاضرات في التجارة الدولية (أساسيات ونظريات) ، قسم الاقتصاد الزراعى ،

كلية الزراعة ، جامعة عين شمس، 2006.

لتغير هيكل

الإنتاج وأنماط الاستهلاك مما يؤدي لتغير هيكل الواردات خاصة في المدى الطويل

- **تقدير الصادرات :** تتحدد حصة الصادرات القومية من العملات الأجنبية بعدة عوامل من أهمها: مستوى الطلب العالمي على صادرات الدول النامية حيث يزداد الطلب عند انتعاش المقتضيات المتقدمة ، ومدى مرونة الهيكل الانتاجي للدول النامية للتغير في الطلب العالمي على منتجاتها حيث يتصف الانتاج في الدول النامية بعدم المرونة ، بالإضافة الى وجود سلع بديلة بأسعار تنافسية مما قد يؤثر سلبا على حصة الصادرات . ويمكن تقدير حصة

$$X = X_0(1+r)^n$$

حيث: X_0 = حجم الصادرات في بداية الفترة ، r = معدل نمو الصادرات المتوقع ، n = عدد السنوات

ثانيا : التقدير القياسي لنموذج ذو الفجوتين على القطاع الزراعي المصري

أمكن تطبيق نموذج ذو الفجوتين على القطاع الزراعي المصري بهدف قياس معدل الادخار الزراعي المطلوب ، ومعدل الاستثمار اللازم لتحقيق التنمية المرجوة ومن ثم النمو في الناتج المحلي الزراعي وكانت نتائج التقدير كما يلي :

(1) تقدير فجوة الموارد المحلية الزراعية

يوضح جدول (4) تقدير كل من معاملات الاستثمار والادخار للمقتصد الزراعي خلال الفترة (1991/90-2016/2015) حيث تبين ان قيمة معدل الاستثمار الزراعي قد أخذت في التناقص من حوالي 0.178 عام 1998/1997 الى نحو 0.047 عام 2016/2015 ، بمتوسط بلغ حوالي 0.08، بينما أخذت قيمة المعدل الحدي للاستثمار في التذبذب صعودا وهبوطا خلال فترة الدراسة حيث اخذ المعدل الحدي للاستثمار الزراعي قيم سالبة خلال بعض سنوات الدراسة ، وقد تراوحت قيمته بين حد ادنى قدر بنحو -0.01 خلال عام (2007/2006، 2010/2009) بينما قدرت اقصى قيمة له بنحو 1.05 عام 2012/2011 ، حيث يشير انخفاض قيمة المعامل الحدي للاستثمار الى انخفاض حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق النمو المستهدف ، مما يعنى ان حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف بلغ ادنى قيمة له خلال عامي (2007/2006، 2010/2009) . ومن ثم تراوح حجم الاستثمار المستهدف بين حد ادنى قدر بنحو 0.04 مليار جنيه عام 1993/1992 وحد اقصى قدر بنحو 16.7 مليار جنيه عام 2016/2015 وبمتوسط سنوى قدر بنحو 7.5 مليار جنيه . كما تبين ان متوسط معدل النمو في المقتصد الزراعي الناتج عن الاستثمار الزراعي بلغ حوالي 0.34 خلال الفترة (1991/90-2016/2015) ، مما يعنى ان زيادة معدل الاستثمار الزراعي بنسبة 0.34 % تؤدي الى زيادة قيمة الدخل الزراعي بنسبة 1% .

يقصد بالميل الحدي للادخار (MPS) بأنه مقدار الزيادة في الادخار الناتجة عن الزيادة في الدخل.

جدول رقم (4) تطور كل من (معدلات الاستثمار والادخار ، وحجم الاستثمار والادخار المستهدف ، فجوة الموارد المحلية) للقطاع الزراعى المصرى خلال الفترتين (1991/1990 – 2016/2015) ، (2017/2016 – 2024/2023)
القيمة : مليار جنيه

السنوات	النتائج المحلى الزراعى	الاستثمار الزراعى	الادخار الزراعى	معدل الاستثمار	معدل المعامل الحدى للاستثمار	حجم الاستثمار المستهدف	معدل الادخار	معدل المعامل الحدى للادخار	حجم الادخار المستهدف	الاستهلاك الزراعى	الفجوة المحبوة
الفترة الاولى (1991/1990 – 2016/2015)											
1991/1990	19.1	2.04	1.82	0.107	-	0.095	-	-	-	-	-
1992/1991	21.7	2.62	2.09	0.121	0.22	3.09	0.096	0.104	2.36	20.06	1.45
1993/1992	24.4	2.3	2.85	0.094	-0.12	0.04	0.12	0.280	3.60	21.67	-2.77
1994/1993	27.5	3.18	3.81	0.116	0.28	4.27	0.14	0.311	4.77	24.82	1.59
1995/1994	32.1	3.38	4.52	0.105	0.04	6.87	0.141	0.154	5.23	29.26	4.03
1996/1995	37	4.48	5.47	0.121	0.23	5.34	0.15	0.194	6.42	33.6	1.95
1997/1996	41.9	5.19	6.82	0.124	0.14	7.11	0.16	0.277	8.18	40.61	5.82
1998/1997	45.7	8.16	7.88	0.178	0.78	8.51	0.17	0.277	8.93	42.9	5.69
1999/1998	48.9	8.42	8.95	0.172	0.08	12.53	0.18	0.337	10.0	45.6	9.24
2000/1999	52.8	8.13	10.13	0.154	-0.07	4.01	0.19	0.301	11.3	51.3	2.49
2001/2000	55.1	8.2	10.33	0.149	0.03	11.39	0.187	0.087	10.53	52	8.29
2002/2001	58.4	9.6	10.42	0.164	0.42	9.66	0.18	0.027	10.51	54.2	5.44
2003/2002	63.8	6.4	10.55	0.100	-0.59	6.36	0.17	0.024	10.7	58.9	1.46
2004/2003	69.3	7.6	11.16	0.109	0.21	8.09	0.16	0.112	11.8	66.9	5.73
2005/2004	75.3	7.42	11.89	0.099	-0.02	2.26	0.158	0.120	12.6	68.9	-4.16
2006/2005	81.8	8.04	13.56	0.098	0.1	10.74	0.17	0.258	15.24	76.1	5.05
2007/2006	100	7.8	15.91	0.078	-0.01	1.60	0.16	0.129	18.26	87.7	-13.9
2008/2007	113.1	8.1	16.66	0.071	0.02	10.74	0.15	0.057	17.41	105.7	3.31
2009/2008	135.5	6.9	17.41	0.051	-0.05	6.24	0.13	0.034	18.17	120.4	-8.87
2010/2009	161	6.74	18.17	0.042	-0.01	0.46	0.11	0.030	18.92	141	-19.6
2011/2010	190.2	6.84	18.92	0.036	0.003	14.38	0.01	0.026	19.67	166.6	-9.2
2012/2011	188.8	5.4	19.10	0.028	1.05	5.25	0.10	-0.129	19.28	191.3	7.75
2013/2012	209.7	8.4	29.00	0.040	0.14	11.67	0.14	0.474	18.9	215.7	17.7
2014/2013	241.5	11.6	23.4	0.048	0.10	9.86	0.1	-0.176	17.8	227.8	-3.8
2014/2014	275	13.3	18.3	0.048	0.05	10.30	0.07	-0.152	13.2	239.2	-25.5
2016/2015	301.9	14.26	20.6	0.047	0.04	16.66	0.07	0.086	22.9	250.2	-35.1
الفترة الثانية : القيمة المتوقعة لكل من الاستثمار والادخار الزراعى ، وفجوة الموارد لمحلية الزراعة خلال الفترة (2017/2016 – 2024/2023)											
2017/2016	343.4	15.21	22.82	0.044	0.023	17.55	0.07	0.053	25.03	260.9	-65
2018/2017	375.7	15.68	23.55	0.042	0.015	17.22	0.06	0.022	24.28	271.2	-87.3
2019/2018	403.6	16.62	24.28	0.041	0.034	17.39	0.060	0.026	25.04	281.2	-105
2020/2019	429.31	17.555	25.731	0.041	0.037	19.10	0.060	0.057	27.18	291.3	-118.9
2021/2020	455.7	18.340	27.451	0.040	0.030	20.53	0.060	0.065	29.17	300.6	-134.6
2022/2021	483.88	19.742	29.563	0.041	0.050	21.25	0.061	0.075	31.68	310.1	-152.5
2023/2022	510.41	20.997	31.427	0.041	0.047	22.48	0.062	0.07	33.29	319.3	-168.6
2024/2023	535.59	22.157	33.174	0.041	0.046	23.66	0.062	0.069	34.92	328.5	-183.4

المصدر :-

- الفترة الاولى : جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)
- الفترة الثانية : القيم التنبؤية المقدرة جمعت وحسبت وفقا لمؤشرات النمو فى الخطة الخمسية للدولة وبيانات الفترة الاولى .

ومن ثم يعبر معدل الادخار الحدى الزراعى عن الجهد الذى يقوم به القطاع الزراعى فى تعبئة موارده ومدخراته عبر الزمن حيث يعكس الاضافة التى يحققها القطاع الزراعى لزيادة قدرته على النمو فاذا كان معدل الادخار الحدى اكبر من معدل الادخار المتوسط فان معدل الادخار المتوسط يتزايد مع الزمن نتيجة للتنمية .

ويوضح جدول (4) ان معدل الادخار الحدى الزراعى قد اخذ قيم موجبة اقل من 1 صحيح مما يعنى ان الادخار الزراعى هو قيد محدد لحجم الاستثمار الزراعى ، وقد اخذت قيم معدل الادخار الحدى فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال فترة الدراسة حيث تراوح بين حد ادنى قدر بنحو 0.024 عام 2004/2003 وحد اقصى قدر بنحو 0.47 عام 2013/2012 ، وقد شهدت السنوات الاخيرة من فترة الدراسة تحول قيم المعدل الحدى للادخار الزراعى الى قيم سالبة نتيجة للاوضاع الاقتصادية المتردية وعدم الاستقرار السياسى والذى انعكس بوضوح على كافة قطاعات المقتصد القومى بوجه عام والقطاع الزراعى بوجه خاص .

وبدراسة حجم الادخار الزراعى المستهدف خلال الفترة (1991/1990 - 2016/2015) يتبين ان حجم الادخار المستهدف قد تزايد من حوالى 2.36 مليار جنيه عام 1992/1991 الى نحو 22.9 عام 2016/2015 .

وبدراسة فجوة الموارد المحلية الزراعية خلال ذات الفترة تبين ان الفجوة الادخارية قد أخذت فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال فترة الدراسة حيث شهدت بعض سنوات الدراسة عجزا كبيرا فى حجم المدخرات الزراعية حيث بلغ اقصى قيمة له نحو 35.1 مليار جنيه عام 2016/2015 ، وادنى قيمة له نحو 2.77 مليار جنيه عام 1993/1992 .

ومن ثم نجد ان ان جوهر النموذج يكمن فى تلك النسبة من الناتج القومى التى توجه للادخار بدل من الاستهلاك . ولقد حدد روستو سمات مرحلة الانطلاق takeoff وفقا لذلك حيث قال ان الدولة التى يمكنها ادخار ما نسبته 15% - 20% من ناتجها القومى هى التى بإمكانها الدخول فى مرحلة الانطلاق . اى أسرع من تلك البلاد التى تدخر اقل، ومن ثم فمحددات النمو وفقا لهارود-دومار ، و رستو لن تتوفر لها. حيث ناتج هذه البلاد لا يكفى لسد حاجة سكانها من الاستهلاك الاساسى من الغذاء والاحتياجات المعيشية ، وتتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار من دخلها القومى ، ومن ثم للاستثمار . وبالتالي تعاني هذه الدول من فجوة ادخارية ، نظرا لتراوح معدل الادخار بها من 5-10% ، ومن ثم لا تجد لسد هذه الفجوة الا الاقتراض من الخارج او جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية .

وبدراسة معدلات الاستثمار والادخار المتوقعة خلال الفترة (2017/2016 - 2024/2023) وذلك وفقا لمعدلات النمو المستهدفة فى خطة الدولة يتبين أن من المتوقع ان يزداد عجز الموارد المحلية الزراعية عن تغطية الاحتياجات الاستثمارية الزراعية للدولة حيث يوضح الجدول تزايد حجم فجوة الموارد المحلية الزراعية من حوالى 65 مليار جنيه عام 2017/2016 الى نحو 183 مليار جنيه عام 2024/2023 ، مما يتطلب انتهاز الدولة لحزمة من السياسات لزيادة تعبئة المدخرات المحلية وتشجيع الاستثمار فى القطاع الزراعى وزيادة حصيلة الصادرات الزراعية لمواجهة هذا العجز

جدول رقم (5) تطور كل من (معدلات الاستيراد والصادرات ، وحجم الواردات والصادرات المستهدف

، فجوة التجارة الخارجية) للقطاع الزراعى المصرى خلال الفترتين

(1991/1990 – 2016/2015) ، (2016/2015 – 2024/2023)

القيمة : مليار جنيه

السنوات	الناتج المحلى الزراعى	الواردات الزراعية	الصادرات الزراعية	معدل الاستيراد	المعدل الحدى للاستيراد	حجم الواردات المستهدف	معدل لصادرات	المعامل الحدى الصادرات	حجم الصادرات المستهدف	الفجوة الخارجية
الفترة الاولى (1991/1990 – 2016/2015)										
1991/1990	19.1	3.45	1.22	0.181	-	-	0.064	-	-	
1992/1991	21.7	3.23	0.77	0.149	-0.083	3.02	0.035	-0.175	1.10	-1.92
1993/1992	24.4	4.23	0.79	0.173	0.370	5.23	0.032	0.007	1.30	-3.93
1994/1993	27.5	2.90	0.69	0.106	-0.428	1.58	0.025	-0.031	5.10	3.52
1995/1994	32.1	5.90	1.62	0.184	0.651	8.90	0.050	0.202	4.30	-4.60
1996/1995	37	7.61	1.55	0.206	0.349	9.32	0.042	-0.014	2.50	-6.82
1997/1996	41.9	6.73	1.45	0.161	-0.180	5.84	0.035	-0.021	8.60	2.76
1998/1997	45.7	6.47	1.42	0.142	-0.066	6.22	0.031	-0.007	6.80	0.58
1999/1998	48.9	5.67	1.76	0.116	-0.251	4.87	0.036	0.106	3.50	-1.37
2000/1999	52.8	6.39	1.80	0.121	0.185	7.11	0.034	0.011	5.50	-1.61
2001/2000	55.1	7.22	1.77	0.131	0.361	8.05	0.032	-0.014	7.60	-0.45
2002/2001	58.4	8.76	2.11	0.150	0.465	10.29	0.036	0.103	4.20	-6.09
2003/2002	63.8	9.09	3.03	0.143	0.062	9.43	0.048	0.171	7.20	-2.23
2004/2003	69.3	9.42	4.64	0.136	0.058	9.74	0.067	0.292	3.00	-6.74
2005/2004	75.3	13.76	6.86	0.183	0.724	18.10	0.091	0.370	1.10	-17.00
2006/2005	81.8	12.86	5.31	0.157	-0.138	11.97	0.065	-0.237	6.80	-5.17
2007/2006	100	15.42	4.92	0.154	0.140	17.97	0.049	-0.022	9.10	-8.87
2008/2007	113.1	11.79	6.79	0.104	-0.277	8.17	0.060	0.143	5.50	-2.67
2009/2008	135.5	26.42	13.20	0.195	0.653	41.05	0.097	0.286	5.50	-35.55
2010/2009	161	29.35	27.5	0.182	0.115	32.28	0.171	0.561	1.70	-30.58
2011/2010	190.2	41.37	20	0.218	0.412	53.39	0.105	-0.257	2.70	-50.69
2012/2011	188.8	47.5	16.4	0.252	-4.379	53.63	0.087	2.571	1.00	-52.63
2013/2012	209.7	53.73	15.4	0.256	0.298	59.96	0.073	-0.048	0.80	-59.16
2014/2013	241.5	51.8	19.41	0.214	-0.061	49.87	0.080	0.126	3.00	-46.87
2015/2014	275	58.9	21.02	0.214	0.212	66.00	0.076	0.048	1.40	-64.60
2016/2015	301.92	62.81	22.71	0.208	0.145	66.71	0.075	0.063	3.20	-63.51
الفترة الثانية : القيمة المتوقعة لكل من الواردات والصادرات الزراعية وفجوة التجارة الخارجية الزراعية خلال الفترة (2016/2015 – 2024/2023)										
2017/2016	343.40	67.38	24.35	0.196	0.110	71.95	0.071	0.040	2.40	-69.55
2018/2017	375.72	69.67	25.18	0.185	0.071	71.98	0.067	0.026	1.50	-70.48
2019/2018	403.59	74.27	26.83	0.184	0.165	78.86	0.066	0.059	2.70	-76.16
2020/2019	429.31	78.86	28.47	0.184	0.179	83.54	0.066	0.064	2.80	-80.74
2021/2020	455.69	83.73	33.74	0.184	0.185	88.60	0.074	0.200	1.80	-86.80
2022/2021	483.88	78.82	37.16	0.163	-0.174	73.91	0.077	0.121	2.20	-71.71
2023/2022	510.41	91.74	40.15	0.180	0.487	104.67	0.079	0.113	1.80	102.87
2024/2023	535.59	95.55	45.43	0.178	0.151	99.35	0.085	0.209	2.50	-96.85

المصدر :-

- الفترة الاولى : جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)
- الفترة الثانية : القيم التنبؤية المقدرة جمعت وحسبت وفقا لمؤشرات النمو فى الخطة الخمسية للدولة وبيانات الفترة الاولى .

• (2) تقدير فجوة التجارة الخارجية الزراعية

- يوضح جدول (5) تطور كل من معدلات الاستيراد و التصدير الزراعية خلال الفترة (1991/1990-2015/2016). حيث يعبر الميل المتوسط للاستيراد عن مدي التبعية التجارية للدولة أكثر وضوحاً إذا ما قيست بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد (Propensity to Import Average) ⁽¹⁾. وأهمية هذا المؤشر تكمن في أنه يدلنا على مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي، حيث إنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دلّ على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح .
- وقد تبين من الجدول تنذب نسبة الواردات الزراعية الى الناتج الزراعى خلال فترة الدراسة، وان كانت تتجه نحو الارتفاع بوجه عام. حيث بلغت تلك النسبة أدناها عام 2008/2007 حيث قدرت بنحو 10.4% بينما بلغت اقصاها عام 2013/2012 بنسبة بلغت نحو 25.6% بمتوسط سنوى بلغ حوالى 16.7% ، ويعنى ذلك أنه بزيادة قيمة الناتج الزراعى بمقدار مليار جنيه سوف تزيد قيمة الواردات الزراعية بمقدار 16.7مليار جنيه .
- اتسمت نسبة الصادرات الزراعية الى الناتج الزراعى بالضائلة والتذبذب بل و الميل للتناقص بوجه عام ، كما تبين انخفاض نسبة الصادرات الزراعية من السلع و الخدمات بالنسبة الى الناتج الزراعى خلال فترة الدراسة . مما يدل على انخفاض مساهمتها فى الناتج الزراعى واعتماده على مصادر اخرى بشكل اساسى لتمويل العجز. حيث بلغت ادنى قيمة بنسبة 2.5% عام 1994/1993 واعلى قيمة قدرت بنحو 17% من قيمة الناتج الزراعى وذلك عام 2010/2009 ، وبمتوسط قدر بنحو 5.5% ويعنى ذلك أنه بزيادة قيمة الدخل الزراعى بمقدار مليار جنيه سوف تزيد قيمة الصادرات بمقدار 5.5.
- وبدراسة جدول (5) تبين أن متوسط الميل الحدى للصادرات الزراعية قد بلغ حوالى 0.17 خلال متوسط الفترة (1991/1990-2015/2016) ، ويعنى ذلك أنه بزيادة قيمة الناتج الزراعى بمقدار مليار جنيه سوف تزيد قيمة الصادرات بمقدار 0.17 مليار جنيه ، كما بلغ متوسط الميل الحدى للاستيراد الزراعى حوالى 0.26 خلال الفترة (1991/1990-2015/2016). ويعنى ذلك أنه بزيادة قيمة الناتج الزراعى بمقدار مليار جنيه سوف تزداد قيمة الواردات بمقدار 0.26 مليار جنيه .
- وبدراسة فجوة التجارة الخارجية الزراعية خلال الفترة (1991/1990-2015/2016) تبين ان الفجوة قد أخذت فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال فترة الدراسة حيث شهدت السنوات الأخيرة عجزا كبيرا فى حجم الصادرات الزراعية وتضخم فى حجم الواردات الزراعية ، نظرا للأوضاع الاقتصادية والسياسة غير المستقرة ، حيث بلغ أقصى قيمة لها نحو 64.6 مليار جنيه عام 2015/2014 .
- وبدراسة معدلات الاستيراد والتصدير الزراعى المتوقعة خلال الفترة (2016/2017-2023-2024) وذلك وفقا لمعدلات النمو المستهدفة فى خطة الدولة ، يتبين أن من المتوقع ان يزداد عجز التجارة الخارجية الزراعية عن تغطية الاحتياجات الاستثمارية الزراعية للدولة حيث يوضح الجدول (5)

(1) محمد عثمان مصطفى (دكتور)، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المختار للنشر، 1984، القاهرة .

تزايد حجم فجوة التجارة الخارجية الزراعية من حوالى 69.6 مليار جنيه عام 2016/2017 الى نحو 102.9 مليار جنيه عام 2023/2024 ، مما يتطلب انتهاج الدولة لحزمة من السياسات المتعلقة بالاسعار والدخول و تقييد الواردات الزراعية وتشجيع الصادرات لزيادة حصيلتها من النقد الاجنبى لمواجهة هذا العجز .

ومما سبق يتبين ان فجوة التجارة الخارجية الزراعية اكبر من فجوة الموارد المحلية الزراعية ، بل أنها الفجوة السائدة فى المقتصد الزراعى المصرى ، حيث تدهور القطاع الزراعى وانخفاض حجم الاستثمارات الموجهة إليه وقلة المعروض من بعض السلع الغذائية الزراعية بما لا يتناسب مع احتياجات السوق المحلى يؤدي الى تزايد الحاجة للاستيراد مما يشكل عبئا على الميزان التجارى الزراعى . مما يعنى الاعتماد على رأس المال الاجنبى سواء فى صورة استثمار او اقتراض من الخارج لتغطية هذه الفجوة الأكبر ، مما يجعل المقتصد الزراعى يعانى من وجود نقص فى الطلب الفعال . مع ملاحظة ان تدنى حجم الفجوة الادخارية الزراعية وتراجعها للفائض فى بعض السنوات لا يعزى ذلك لزيادة الناتج الزراعى الحقيقى وزيادة الإنتاج ، وانما لإحجام المدخزين عن الاستثمار خوفا من المخاطرة فى ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية ، وارتفاع نسبة المخاطرة فى المشروعات الزراعية فى ظل انتهاج الحكومة لحزمة من السياسات الاقتصادية والتي أدت الى ارتفاع كل من معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية تجاه العملات الاجنبية وتراجع حجم الاستثمار الاجنبى ، وتراجع الصادرات .

حيث يعبر الطلب الكلى هنا عن (الاستثمار الزراعى + الاستهلاك الزراعى) .

بينما يعبر العرض الكلى عن (الناتج المحلى + فجوة التجارة) .

ومع وجود زيادة فى العرض الكلى كما هو الحال فى القطاع الزراعى المصرى فإن إحداث التوازن لن يتم الا من خلال التحكم فى الأسعار .

وهنا يواجه المخطط فى المقتصد الزراعى احتمالين :

- ان تتسم الأسعار بالجمود أى تكون غير مرنة وبالتالي لن تنخفض لاستيعاب الزيادة فى العرض مما يعنى تراكم للمخزون السلى وانخفاض الطاقات الانتاجية وبالتالي انخفاض الناتج الزراعى ومن ثم معدلات الادخار ، حيث ينخفض معدل الادخار بالقدر الذى يسمح بالتساوى بين كلا الفجوتين

- ان تتسم الأسعار بالمرونة وتستجيب للتغيرات المطلوبة فى فائض العرض ، مما سينتج عنه انخفاض فى الأسعار ومعدلات الأرباح لبعض المشروعات الزراعية بل وخسائر فى بعضها مما يتطلب لجوء الحكومة لحزمة من السياسات المحفزة للاستهلاك لضمان تطابق الفجوتين وذلك عند معدل الاستثمار المستهدف لتحقيق النمو المطلوب .

ان السياسة الاقتصادية الرشيدة يجب ان تعمل على جعل الفجوتين متطابقتين فى المستقبل وذلك من اجل تجنب هدر الموارد التى يعانى منها القطاع الزراعى ، فإذا كانت فجوة الادخار اكبر من فجوة التجارة فان تطابق الفجوتين يتطلب جعل الواردات فى زيادة اكبر من الضرورى لتحقيق النمو ، اما اذا

كانت فجوة التجارة هي القيد المسيطر فان زيادة المدخرات يجب ان تستخدم لتطوير الصادرات او إحلال الاستيراد.

النتائج والتوصيات

يمكن إيجاز أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث فيما يلي :

- اتضح من البحث تزايد الأهمية النسبية للادخار الزراعي الى الادخار المحلي من حوالى 11.4% عام 1991/90 الى نحو 26% عام 1999/98 ، نظرا لتطبيق برامج الإصلاح الهيكلى والتحرر الاقتصادى فى منتصف التسعينات ، ثم اخذت فى التراجع حتى بلغت نحو 10.7% عام 2011/2012. وقد يرجع ذلك لعدم ملائمة المناخ الاستثمارى .
- أشارت تقديرات دالة الادخار الزراعى الى وجود علاقة طردية بين قيمة الادخار الزراعى و كل من الدخل الزراعى ، واجمالى الاستثمار الزراعى فى العام السابق ، و سعر الفائدة ، و القروض الزراعية قصيرة الاجل فى العام السابق. وهذا بما يتفق مع المنطق الاقتصادى ، حيث تبين ان زيادة الناتج الزراعى فى العام السابق بمقدار مليار جنيه يؤدى الى زيادة حجم الادخار الزراعى بنحو 0.02 مليار جنيه سنويا ، بينما تؤدى زيادة معدل سعر الفائدة الحقيقى فى البنوك التجارية الى زيادة حجم الادخار الزراعى بمقدار سنوي بلغ حوالى 0.11 مليار جنيه سنويا .
- ودراسة الفجوة الادخارية المحلية تبين تزايد العجز فى الادخار المحلي مما ادى لتزايد فجوة الموارد المحلية خلال اغلب سنوات فترة الدراسة حيث تعجز المدخرات القومية عن الوفاء بالمتطلبات الاستثمارية المحلية وتمويل عملية التنمية. وهذا يؤدى الى الاقتراض من الخارج مما يترتب عليه تزايد حجم الدين الخارجى .
- أظهرت تقديرات معدلات الاستيراد والتصدير الزراعى المتوقعة خلال الفترة (2016/2017-2023-2024) وفقا لمعدلات النمو المستهدفة فى خطة الدولة حيث تبين أنه من المتوقع ان يزداد عجز التجارة الخارجية الزراعية عن تغطية الاحتياجات الاستثمارية الزراعية للدولة حيث تزايد حجم فجوة التجارة الخارجية الزراعية من حوالى 69.6 مليار جنيه عام 2016/2017 الى نحو 102.9 مليار جنيه عام 2023/2024 ، وهذا يتطلب انتهاز الدولة لحزمة من السياسات المتعلقة بالاسعار والدخول و تقييد الواردات الزراعية وتشجيع الصادرات لزيادة حصيلتها من العملة المحلية والأجنبية لمواجهة هذا العجز .
- تبين ان فجوة التجارة الخارجية اكبر من فجوة الموارد المحلية وهذا الوضع السائد فى المقتصد الزراعى المصرى. مما يعنى الاعتماد على راس المال الاجنبى لتغطية هذه الفجوة الاكبر . ومن ثم يوصى البحث بوضع حزمة من السياسات الإصلاحية للقطاع الزراعى المصرى تتسق مع الأهداف التنموية للدولة ، ومع سياساتها الاقتصادية الكلية بما يسمح بتحقيق التالى :
- زيادة الناتج الزراعى الحقيقى ، ومن ثم زيادة حجم الادخار الحقيقى داخل القطاع الزراعى الناتج عن تحقيق الطلب الفعال داخل المقتصد الزراعى، وليس الادخار بغرض التخوف من الأوضاع الاقتصادية السائدة فى المقتصد المصرى .
- ضرورة ترشيد الاستيراد من السلع الزراعية الاستهلاكية والغذائية .

- رفع كفاءة الانتاج الزراعى بما يسمح بتحقيق النمو المطلوب فى الصادرات الزراعية والحد من فجوة التجارة الخارجية .
- تفعيل آليات ضبط الاسعار فى الاسواق للحد من الارتفاع الشديد فى الاسعار ،والذى انعكس بدوره على القطاع الزراعى فى صورة ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج ومن ثم المنتج النهائى ، لانخفاض الاستثمارات الزراعية، لذلك يجب على الحكومة وضع السياسات والتدابير الاقتصادية لتحفيز القطاع الخاص والشركات الاستثمارية العاملة فى المجال الزراعى على ضخ المزيد من الاستثمارات داخل هذا القطاع الهام . وذلك للحد من انعكاس اثار التضخم العام فى المقتصد القومى ، والذى يؤدى الى احداث تضخم حقيقى واضح فى القطاع الزراعى .
- يجب على الحكومة دراسة اوضاع البنك الزراعى المصرى وسياساته وذلك لاعادته لدوره الرئيسى فى توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الزراعية والقروض الميسرة لدعم القطاع الزراعى .

الملخص

على الرغم مما يحظى به القطاع الزراعى المصرى من مميزات مادية وبشرية تجعله حجر الزاوية الرئيسى فى تحقيق التنمية المستدامة والدفع بعجلة المقتصد القومى نحو الاستقرار والتقدم الا انه يعانى وبشدة من اختلال وتشوه هيكلى يظهر بوضوح من خلال بعض المؤشرات من بينها انخفاض مستوى التراكم الرأسمالى ، وتدننى معدل النمو الإقتصادي للقطاع الزراعى ، وارتفاع معدل البطالة ، وتزايد العجز فى الميزان التجارى الزراعى من عام لآخر ،بالاضافة الى تراجع معدلات الادخار داخل القطاع اى قصور الادخار الزراعى عن تمويل متطلبات الاستثمار الزراعى . وقد استهدف البحث دراسة هيكل القطاع الزراعى المصرى تقدير كل من فجوة الموارد المحلية، وفجوة التجارة الخارجية الزراعية باستخدام نموذج ذو الفجوتين .

ويمكن إيجاز أهم نتائج البحث فيما يلى :

اتضح من البحث تزايد الاهمية النسبية للادخار الزراعى الى الادخار المحلى من حوالى 11.4% عام 1991/90 الى نحو 26% عام 1999/98 ، نظرا لتطبيق برامج اصلاح الهيكلية والتحرير الاقتصادى فى منتصف التسعينات ، ثم اخذت فى التراجع حتى بلغت نحو 10.7% عام 2012/2011. وقد يرجع ذلك لعدم ملائمة المناخ الاستثمارى . كما اشارت تقديرات دالة الادخار الزراعى الى وجود علاقة طردية بين قيمة الادخار الزراعى و كل من الدخل الزراعى ، واجمالى الاستثمار الزراعى فى العام السابق ، و سعر الفائدة ، و القروض الزراعية قصيرة الاجل فى العام السابق . تبين ان فجوة التجارة الخارجية اكبر من فجوة الموارد المحلية وهذا الوضع السائد فى المقتصد الزراعى المصرى. مما يعنى الاعتماد على راس المال الاجنبى لتغطية هذه الفجوة الاكبر .

ومن ثم يوصى البحث بوضع حزمة من السياسات الإصلاحية للقطاع الزراعى المصرى تتسق مع الأهداف التنموية للدولة ، ومع سياساتها الاقتصادية الكلية بما يسمح بتحقيق التالى :

ومن ثم يوصى البحث بوضع حزمة من السياسات الإصلاحية للقطاع الزراعى المصرى تتسق مع الأهداف التنموية للدولة ، ومع سياساتها الاقتصادية الكلية بما يسمح بتحقيق التالى :

- زيادة الناتج الزراعى الحقيقى ، ومن ثم زيادة حجم الادخار الحقيقى داخل القطاع الزراعى الناتج عن تحقيق الطلب الفعال داخل المقتصد الزراعى، وليس الادخار بغرض التخوف من الأوضاع الاقتصادية السائدة فى المقتصد المصرى .
- تفعيل آليات ضبط الاسعار فى الاسواق للحد من الارتفاع الشديد فى الاسعار ،والذى انعكس بدوره على القطاع الزراعى فى صورة ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج ومن ثم المنتج النهائى ، لانخفاض الاستثمارات الزراعية، لذلك يجب على الحكومة وضع السياسات والتدابير الاقتصادية لتحفيز القطاع الخاص والشركات الاستثمارية العاملة فى المجال الزراعى على ضخ المزيد من الاستثمارات داخل هذا القطاع الهام . وذلك للحد من انعكاس اثار التضخم العام فى المقتصد القومى ،والذى يؤدى الى احداث تضخم حقيقى واضح فى القطاع الزراعى .

المراجع

1. بوابة معلومات مجلس الوزراء ، قاعدة البيانات الإحصائية ، 2016 .
2. حسن محمود سمور ، عزة ابراهيم عمارة ، العوامل المؤثرة على الادخار المحلى الاجمالى و الادخار العائلى بالريف والحضر (دراسة ميدانية بمحافظة الغربية) ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، مجلد 26 العدد 5 ، 2001 .
3. حسن هادى صالح ، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى تصحيح الإختلالات الهيكلية فى ضوء المستجدات الدولية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2007 .
4. رمزى زكى، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1978
5. عاطف عبد العظيم جودة ، محاضرات فى التجارة الدولية (أساسيات ونظريات) ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس، 2006.
6. عثمان محمد عثمان ، التغير فى هيكل تمويل التراكم الرأسمالى فى الاقتصاد اليمنى ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، م13 ، ع 49 ، 1987 .
7. محمد عثمان مصطفى ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار المختار للنشر ، 1984، القاهرة
8. يحي عبد الرحمن يحي ، اقتصاديات الاستثمار الزراعى فى مصر، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة جامعة عين شمس ، 2013 .
9. J.M..Healey: The Economics of Aid, Penguin Modern Economics, London, 1979.
- 10.Chenery H.& Bruno M, Development Alternatives in an Open Economy :The Case of Israel, Economic Journal, vol.77 n285,1962
- 11.Chenery, H.B. and Strout , Foreign Assistance and Economic Development , American Economic Review, vol.56, 1966.
- 12.Duesenberry, J.S , Income, Saving and the Theory of Consumer Behavior, Harvard University Press, Cambridge. 1949

13. Gupta, K.L , Income, Aggregate Saving ,Financial Intermediation and Interest Rate, Review of Economics and Statistics, Vol 11 . 1987
14. Mark Gersovitz ,The Estimation of The Tow-Gap Model , Journal of International Economic , North Holland Publishing Company , Vol 12, 1981
15. Solow, R, Technical Change and the Aggregate Production Function, Review Economics and Statistics, No. 39, 1957
16. Taylor, L. Macro Models for Developing Countries , Mc Graw – Hill, U. S. A., 1979.
17. White H ,The Macroeconomic Impact of Development Aid , in The Journal of Development Studies, vol.28, 1992

الملاحق

جدول (1) العوامل المحددة لقيمة الاندثار الزراعى الحقيقى بالاسعار الجارية

القيمة : مليار جنيه

السنوات	الاندثار الزراعى	اجمالى الناتج المحلى الزراعى	الاستثمار الزراعى فى العام السابق	سعر الفائدة	القروض الاستثمارية الزراعية قصيرة الاجل	القروض الاستثمارية الزراعية طويلة الاجل
1991/1990	1.82	19.1	1.718	11	1.516	18.3
1992/1991	2.09	21.7	2.044	12.5	1.543	23.6
1993/1992	2.85	24.4	2.622	11.5	1.533	24.1
1994/1993	3.81	27.5	2.298	10	1.785	21.3
1995/1994	4.52	32.1	3.178	16	1.931	11.7
1996/1995	5.47	37	3.381	15	2.3	12
1997/1996	6.82	41.9	4.484	14	2.746	13
1998/1997	7.88	45.7	5.192	14	3.466	10.2
1999/1998	8.95	48.9	8.157	13	4.258	15.4
2000/1999	10.13	52.8	8.419	13	4.883	9.7
2001/2000	10.33	55.1	8.134	11	5.398	7.4
2002/2001	10.42	58.4	8.197	10	5.685	5.1
2003/2002	10.44	63.8	9.594	10	6.553	5
2004/2003	11.16	69.3	6.4	9	6.072	8.7
2005/2004	11.89	75.3	7.56	10	6.066	7.2
2006/2005	13.56	81.8	7.42	9	6.392	7.9
2007/2006	15.91	100	8.04	10	6.582	8.3
2008/2007	16.66	113.1	7.79	9.69	6.874	8.5
2009/2008	17.41	135.5	8.07	9	7.082	26.4
2010/2009	18.17	161	6.86	9.25	11.27	6.7
2011/2010	18.92	190.2	6.74	8.25	4.46	8.8
2012/2011	19.10	188.8	6.84	8	5.481	9.92
2013/2012	29.00	209.7	5.37	6.7	6.645	154.8
2014/2013	23.4	241.5	8.39	6.8	7.941	292
2015/2014	18.3	275	11.6	10.25	6.669	540
المتوسط	11.96	94.784	6.34	10.42	5.01	50.2

المصدر: جمعت وحسبت من :- الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .